

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون - نظام ل.م.د.

دور الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص قانون الأعمال

تحت إشراف الأستاذة:

أ/د. إقلولي أولاد رابح صافية

إعداد الطالبة:

هاشمي جوهر

لجنة المناقشة:

أ/د. صبيحي ربيعة، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،.....رئيساً
أ/د. إقلولي أولاد رابح صافية، أستاذ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرف ومقرر
أ/د. عيلاّم رشيدة، أستاذ محاضر قسم ب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،.....ممتحناً

تاريخ المناقشة: 29/11/2020

يقال:

>> إني رأيت أنه لا يكتب
إنسان كتاباً في يومه إلا وقال في
غده، لو غير هذا لكان أحسن،
ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو
قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك
هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم
الكبر، وهو دليل على إستيلاء
النقص على جملة البشر<<

الأصفهاني.

إهداء



أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى:

امي و ابي و اخوتي و عائلتي الكريمة و كل من ساعد في
انجاز هذا العمل المتواضع

كلمة شكر



نشكر الله سبحانه وتعالى، بداية ونهاية، فهو الذي قال في محكم تنزيله:

<< لئن شكرتم لأزيدنكم >>، فأقول اللهم أنعمت فزد.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة اقلولي ولد رابح صافية التي أرشدتني بتوجيهاتها وملاحظاتها، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على حضورهم وثناءهم لموضوع المذكرة.

قائمة أهم المختصرات

1- باللغة العربية:

ج. ر: الجريدة الرسمية.

ص ص: من الصفحة رقم... إلى الصفحة رقم.

ص: الصفحة رقم.

د . س . ن: دون سنة النشر.

د . ب . ن: دون بلد النشر.

Liste des abréviations principales

P :page.

P, P :De la page a la page

الخطوة:

عنوان المذكرة :

دور الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

الإشكالية : ما مدى فعالية وفعالية الإقتصاد الأخضر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر؟.

الخطوة:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار القانوني للإقتصاد الأخضر

المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الأخضر

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الأخضر

الفرع الأول: تعريف الإقتصاد الأخضر

الفرع الثاني: أهداف الإقتصاد الأخضر

المطلب الثاني: مبررات ومجالات الإقتصاد الأخضر

الفرع الأول: مبررات الإقتصاد الأخضر

أولاً: المبررات العامة

ثانياً: المبررات الخاصة

الفرع الثاني: مجالات الإقتصاد الأخضر

المبحث الثاني: الإقتصاد الأخضر في مضامين التشريعات الوطنية

المطلب الأول: الطاقات المتجددة في إطار القانون رقم 09/04

الفرع الأول: تعريف الطاقات المتجددة

أولاً: التعريف التشريعي للطاقات المتجددة

ثانياً: التعريف الفقهي للطاقات المتجددة

الخطّة:

الفرع الثاني: آليات ترقية الطاقات المتجددة

المطلب الثاني: حماية البيئة في إطار القانون رقم 10/03

الفرع الأول: مبادئ ومقاصد حماية البيئة

أولاً: المبادئ

ثانياً: المقاصد

الفرع الثاني: مقتضيات الحماية البيئية

أولاً: مقتضيات الحماية البيئية للهواء والجو

ثانياً: مقتضيات الحماية البيئية للأرض وباطن الأرض

الخطة:

الفصل الثاني: ضرورة تطبيق الإقتصاد الأخضر من أجل تكريس التنمية المستدامة

المبحث الأول: مقتضيات التنمية المستدامة وحتمية الإقتصاد الأخضر

المطلب الأول: المشكلات البيئية في الإقتصاد التقليدي

الفرع الأول: المشكلات البيئية العالمية

الفرع الثاني: المشكلات البيئية المحلية

المطلب الثاني: علاقة الإقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة

الفرع الأول: أساسيات التنمية المستدامة

الفرع الثاني: الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الجهود الوطنية على الإقتصاد الأخضر في ظل تحدياته وأبعاده.

المطلب الأول: المشاريع ذات البعد الداخلي

الفرع الأول: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري

الفرع الثاني: مشروع الصرف الصحي للنفايات

المطلب الثاني: المشاريع ذات البعد الخارجي

الفرع الأول: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة

الفرع الثاني: مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير

خاتمة:

مقدمة

مقدمة:

توجد علاقة تبادلية تربط بين الإقتصاد والبيئة، إذ أنه تعد هذه العلاقة أساسا لإستمرارهما، فيتواجد الإقتصاد في العادة ضمن نظام ديناميكي مفتوح، وهو يمثل جزء من النظام البيئي، الذي يساهم في تحقيق الإحتياجات البشرية للموارد الطبيعية، إذ أن الإقتصاد يعتمد بشكل مباشر على إستغلال هذه الموارد التي يتم إستخلاصها من البيئة التي تمثل مصدر هذه الموارد والوسط الذي يتم فيه صرف المخلفات الناتجة عن العمليات الإقتصادية، سواء الاستهلاكية منها أو الإنتاجية، وعادة ما تتمكن البيئة من التخلص من المخلفات الإقتصادية من خلال قدرة ذاتية، أما في حالة ما إذا ما بلغت درجة التلوث درجة عالية يصعب على البيئة إمتصاصه في هذه الحلة، وهو ما يستدعي تدخل الإقتصاد من أجل توفير الحماية اللازمة للبيئة، وبالتالي فإن كل ضرر يصيب البيئة نتيجة لسوء إستغلال الموارد الطبيعية أو نظرا لتلويثها يؤثر بشكل سلبي على هذه الموارد مما يؤدي إلى تدهور وضعية الإقتصاد في كل الحالات.

لقد عرف النمو الإقتصادي الكثير من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية كالفقر والبطالة، وفي الوقت نفسه عان العالم من أزمة المناخ والأزمة المالية، ولعل هذه المشكلات الدافع هي التي دفعت بالدول والمنظمات الدولية إلى التفكير في ضرورة إيجاد حلول لها، ويتمثل أول حل في التحول من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد المستدام، هذا الأخير يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بنظرة تكاملية، إذ جاء في تقرير نادي روما سنة 1972 أنه يعود الفضل في توقيف المأزق الذي تواجهه البشرية بسبب مشكلة قابلية الموارد الطبيعية للنفاد وزيادة نسب السكان بشكل كبير إلى إنتقال وعي العالم من مرحلة البيئة المفتوحة إلى مرحلة البيئة المغلقة، إذ أصبح العالم يفكر في ضرورة التحول من البيئة المفتوحة إلى البيئة المغلقة، وجاء تقرير نادي روما سنة 1972 كنتيجة لهذا التفكير، فتم بواسطته وضع حد للمأزق الذي كان يواجهه العالم بسبب قابلية الموارد الطبيعية للنفاد وإرتفاع نسبة السكان بشكل غير متصور.

تطرقت أغلب الدول إلى وضع مناهج جديدة تؤطر من خلالها ضوابط تضبط النشاط الإقتصادي، خاصة بعد أن إتضح للعلماء أن أجل نفاذ الموارد الطبيعية قد إقترب، كذلك إستنتاجهم بأن كوكب الأرض عبارة عن بيئة مغلقة لا تسمح للعمليات الإقتصادية إستغلالها بشكل دائم، فلا بد أن يكون لهذا الإستغلال حدودا، وبالتالي نشوء حركات الخضر الراضة للحضارة الصناعية وكل ما يتعلق بها من مدارس وأدوات وإدارة التي خلقت الإستهلاك البشري غير العقلاني الذي يمكن أن يؤدي بالإنسان إلى مشاكل كارثية كإستهلاك الغابات، إضافة إلى إنقراض بعض أنواع الحيوانات.

ظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر سنة 1989 في أحد البحوث المعدة بمركز لندن للإقتصاد البيئي بعنوان: " مخطط تفصيلي للإقتصاد الأخضر"، الذي ربط بين مفهوم الإقتصاد والبيئة بإعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وفهمها.

حسب هذا التقرير فإن الإقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة بواسطة الأدوات الإقتصادية والمالية، وليس بمفهوم جديد أو يخلف التنمية الإقتصادية، وفي عام 1991 ظهرت أيضا دراسة أخرى تحت عنوان: " الإقتصاد الأخضر" والتي أعطت إطار أوسع من أجل الربط بين الإقتصاد والبيئة، ووصفه هازئ وبشورة بأنه: " كتاب الإقتصاد البيئي والإستدامة وتداعياتها السياسية والمؤسسية"، أما بالنسبة لمجال هذه الدراسة فهي تبحث في كل ما يتعلق بالبيئة، والإقتصاد والسياسة البيئية، والسياسة الإقتصادية، وكتب ميكيل جيكونب على هذه الدراسة من وجهة النظر التي وصفها على أنها: " الإلتزام بالحفاظ على البيئة"، فجاء في هذه الدراسة أن الإقتصاد الأخضر وضع كسياسة جديدة تحقيقا للتنمية المستدامة من خلال إستخدام أدوات الإقتصاد ومؤشراته.

لم يحصل الإقتصاد الأخضر على الإهتمام الدولي اللازم وفقا لما ذكر في وثيقة الإقتصاد الأخضر المقدمة من طرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة 26، وظهرت مرة أخرى في سنة 2008 أي في سنة الأزمة المالية التي أثرت على مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، مما أدى بالدول إلى أن تعيد نظرها في النماذج والمفاهيم الإقتصادية التقليدية خاصة بعد إدراك المشاكل المختلفة التي أصابت العالم كتغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي.

في هذا الإطار ظهر كذلك مفهوم الإقتصاد الأخضر عندما أطلقت منظمة الأمم المتحدة مبادرة الإقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات من أجل مواجهة الأزمات العالمية الكثيرة والمتراكبة (الأزمة المالية، الغذائية، وأزمة المناخ)، ففي تلك الفترة إتخذت معظم الدول مجموعة من الإجراءات لمواجهة تلك الأزمات فقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور كبير في جذب الإهتمام مجددا بالإقتصاد الأخضر، إذ قام بترويج المصطلح تحت تسمية: " الصفقة الخضراء العالمية الجديدة" لوضع إجراءات تصدي الأزمة المالية وطرق إنعاش الإقتصاد في إطار البيئة المستدامة وتم هذا الجهد بنجاح، ومن ثمة أطلق البرنامج مبادرة شاملة بشأن الإقتصاد الأخضر سنة 2008 لوضع السياسات العامة من أجل تحقيق إقتصاد أكثر إستدامة، وأكد برنامج الأمم المتحدة على ذلك.¹

نصت تلك المبادرة على أن الإقتصاد الأخضر يساهم في وضع الحد لإنبعاثات الغازات السامة وتخفيض الكميات المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية، والتقليل من النفايات، والحد من التفاوت الإجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، للبيئة على ضرورة إعتدال النمو الأخضر الذي يراعي الإحتياجات البيئية.

تطور مفهوم الإقتصاد الأخضر ليصبح أكثر شمولاً، فتوسعت مبادرات الإقتصاد الأخضر من أجل تحقيق النمو الإقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل إستراتيجية وضع نماذج التنمية الإقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، ومن تلك المضمونية إنبثق الإقتصاد الأخضر الذي تترابط فيه الحلقات الحيوية بين الإقتصاد والمجتمع والبيئة، وفي هذا الإقتصاد تحدث تحولات في عمليات الإنتاجية وأنماط الإنتاج والإستهلاك، ويساهم في تقليل المخلفات المتبقية وخفض التلوث والمحافظة على الموارد، ويعمل كذلك الإقتصاد الأخضر على تنشيط الإقتصاد وخلق فرص عمل والترويج للتجارة المستدامة وتحسين العدالة الإجتماعية.

في شهر ديسمبر 2009 ونتيجة للأزمات العالمية، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر للتنمية المستدامة في مؤتمر " ريو 20"، وجاء بذلك قرار الجمعية العامة تحت رقم 64/236 ليحث على النظر في القضايا التالية:

¹ تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول: الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، المبادئ والفرص وتحديات المنظمة العربية، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص 4.

- تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة.
 - تقييم التقدم المحقق وثغرات التنفيذ.
 - مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.
 - الإطار المؤسس للتنمية المستدامة.
 - الإقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- إهتمت جميع الدول بفكرة المؤتمر وبموضوع الإقتصاد الأخضر، إذ أيدها الكثير وانتقدتها الكثير أيضا، وكذلك إهتمت الجزائر بالإقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة وقامت بعدة مبادرات في هذا الشأن لبناء منظومة إدارية متكاملة تضم في مكوناتها حزمة من سياسات وتشريعات تؤكد ذلك، فقامت الجزائر بتوجيه الإستثمار إلى الإدارة المستدامة للموارد، مما ينتج الكفاءة في إستخدام الموارد، كذلك تبنت فكرة فتح قطاعات جديدة للإستثمار لاسيما في مجال الطاقات المتجددة والإستثمار في القطاع السياحي من أجل تحسينه وتطويره وكذلك تجسيد التهيئة الإقليمية، كما نجد أيضا أن الجزائر إحتضنت مجال إعادة تدوير النفايات، ويعود الهدف من هذا التحول إلى رفع ميزانية الدولة، وزيادة العملة الصعبة وبالتالي تحسين مستوى الإقتصاد الوطني.
- على ضوء ما سبق ذكره، وبالنظر إلى حداثة الموضوع، وإنطلاقا من فكرة أهمية الإقتصاد الأخضر في التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تراعي الإعتبارات البيئية نطرح الإشكالية التالية:

➤ ما مدى فعالية وفعالية الإقتصاد الأخضر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر؟.

قصد دراسة الموضوع، وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وهذا نظرا للمرجعيات والأدبيات المختلفة التي كان موضوعها الإقتصاد الأخضر، والبيئة، والتنمية المستدامة.

فإرتأينا بذلك إلى تقسيم البحث تقسيما ثنائيا إلى فصلين رئيسيين: إذ سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للإقتصاد الأخضر (الفصل الأول)، على أن يتم التعرض إلى ضرورة تطبيق الإقتصاد الأخضر من أجل تكريس التنمية المستدامة (الفصل الثاني).

الفصل الأول الإطار القانوني للاقتصاد الأخضر

الفصل الأول:

الإطار القانوني للإقتصاد الأخضر

ساد اللون الأسود للإقتصاد نتيجة التلوث المنتشر في الدول، إذ أصبح الإقتصاد عامل يؤثر على البيئة ويهدد الموارد، بينما تسعى الدول فقط وراء تحقيق المزيد من الثروات دون الأخذ بعين الاعتبار بمعايير المحافظة على البيئة وأهداف التنمية المستدامة، ونظرا لانتشار الوعي البيئي والضغط خلال السنوات الأخيرة، بدأ البحث عن نوع جديد من أنواع التنمية الإقتصادية الذي يقوم على أساس دراسة إقتصاديات البيئة الموجهة إلى تحليل ومعالجة العلاقة التبادلية بين الإنسان والنظام الطبيعي البيئي، ويعني هذا التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن هذه العلاقة والأطراف المتضررة، فظهر مصطلح الأخضر يستخلف وينافس اللون الأسود، أي: " الإقتصاد الأخضر"، إذ يعد أحد الوجوه الجديدة للإقتصاد الحديث، ولقد تم إرساء هذا النوع من الإقتصاد من أجل المحافظة على البيئة، وذلك بأسلوب حديث باعتباره إقتصاد نظيف يرتكز على التنمية الخضراء والإستخدام الأمثل للموارد.

إكتسب الإقتصاد الأخضر إهتماما دوليا خلال السنوات الأخيرة، وذلك عن طريق النقاش والتحليل من أجل التفاعل بين البشر والإقتصاد البيئي، أما بالنسبة لتكوينه فهو مرتبط بمفهوم ومبادئ التنمية المستدامة. فبعد الأزمة المالية لسنة 2008 بدأت الدول تفكر في إيجاد مفاهيم ونماذج بديلة للتنمية الإقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والإزدهار والإعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ والتدهور النظام الأيكولوجي غير المستدام، وفي هذا الإطار بدء الإهتمام بالإقتصاد الأخضر، وبالتالي تم الإنتقال من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التوازن بين كل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بنظرة تكاملية عبر التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما يساهم الإقتصاد الأخضر في حل مشكلات الفقر والبطالة وإستنزاف الموارد والحفاظ على النمو الإقتصادي. تقتضي دراسة موضوع الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إلى البحث في ماهية الإقتصاد الأخضر (المبحث الأول)، على أن يتم تحديد مضمون الإقتصاد الأخضر في التشريعات الوطنية (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

ماهية الإقتصاد الأخضر

يعيش العالم إنتقالات بيئية عديدة والتي أدت إلى إخلال النظام الإيكولوجي مما أدى إلى ظهور نظام إقتصادي جديد متمثل في الإقتصاد الأخضر كنتيجة لإنعقاد عدة مؤتمرات في مجال البيئة، فهذا النوع الجديد من الإقتصاد يهدف إلى التقليل من حدة العوامل المؤثرة على البيئة، والتي يعتبر الإنسان السبب الرئيسي فيها ويسعى وراء تجسيد مبدأ إستهلاك المواد الصديقة للبيئة بالدرجة الأولى والتي تحافظ على النظام البيئي بصفة عامة، ويعتبر الإقتصاد الأخضر الطريق الوحيد المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على تطبيق مبدأ الرشادة والعقلنة في إستغلال الموارد وعدم إستنزافها إلى جانب الحفاظ على البيئة، وإستغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وعدم إستنزاف الثروات الطبيعية لتستفيد منها الأجيال القادمة.

إن الإقتصاد الأخضر أو كما يعرف بالإقتصاد البيئي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنتاج أنظف والكفاءة في إستغلال الموارد والطاقات، وفي الوقت الراهن يبدو أن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر أمر شبه مستحيل، لكن حتمية الوضع الحالي تستوجب الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر لحماية البشر من مختلف الأخطار الناتجة عن اللامبالاة بأخطار البيئية، في سبيل ذلك وقصد التعرف أكثر على آلية الإقتصاد الأخضر سيتم التطرق إلى مفهوم الإقتصاد الأخضر (المطلب الأول)، على أن يتم التعرض إلى مبررات الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر ومجالات تطبيقه (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

مفهوم الإقتصاد الأخضر

لا شك أن خيبة الأمل التي عرفها العالم في النظام الإقتصادي السائد والإنهيارات التي تعيشها أسواق الأموال خلال العشر سنوات الأولى من الألفية الجديدة، عمل على فتح مجال تقدم الإقتصاد بالإنتقال من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الأخضر، ومن خلال ذلك سيتم التطرق إلى تعريف الإقتصاد الأخضر (الفرع الأول)، على أن يتم التعرض إلى الأهداف الأساسية له (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

تعريف الإقتصاد الأخضر

لم يرد تعريفاً متفق عليه دولياً للإقتصاد الأخضر، لكن إجتهد الفقهاء والباحثين على وضع تعريفاً في هذا الخصوص، ومن خلال دراستنا هذه سنحاول تقديم بعض تعاريف الباحثين والمنظمات الدولية للإقتصاد الأخضر كما يلي:

يعرف الإقتصاد الأخضر على أنه: "نموذج جديد من نماذج التنمية الإقتصادية سريعة النمو الذي يقوم على أساس معرفة إقتصاديات البيئية لمعالجة العلاقة المتبادلة بين إقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي والآثار السلبية للنشاط الإنساني على النظام الأيكولوجي. وهو يناقض الإقتصاد الأسود الذي يقوم على الوقود الأحفوري كالغاز الطبيعي والبترو، والتي تمكن الإقتصاد الأخضر من إيجاد ما يسمى بفرص الوظائف الخضراء وضمان نمو إقتصادي مستدام وحقيقي ومنع التلوث البيئي وإستنزاف الموارد الطبيعية".¹

يعرف الإقتصاد الأخضر أيضاً بأنه: "إقتصاد يعتمد على التنمية الخضراء وإحترام البيئة وترشيد إستخدام الموارد، فهو يستخدم الموارد والطاقات بشكل صحيح ومناسب للبيئة ويحافظ عليها دون أية مساهمة في حدوث إنبعاثات كربونية تؤثر سلباً على البيئة والإنسان ويرتكز مفهوم الإقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الإقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الإجتماعية".²

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2010 الإقتصاد الأخضر بأنه: " ذلك الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاه الإنسان والمساواة الإجتماعية ويقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية وهو الإقتصاد الذي يقل فيه إنبعاث الكربون ويهدف الى حسن إستغلال الموارد".³

¹ حسام الدين نجاتي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251، الإقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، مصر، 2014، ص ص 17 - 18.

² حسام الدين نجاتي، المرجع نفسه، ص 20.

³ تقرير صادر عن الأمم المتحدة، في إطار البرنامج: نحو إقتصاد أخضر، « مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر»، مرجع لوضعي السياسات، وثيقة رقم 1353، فرنسا، 2011، ص 1.

حسب " صارة" فإن: الإقتصاد الأخضر يعتبر نموذج التنمية الأقل اعتمادا على طاقات الكربون لكن دون التخلي على أنماط الحياة ومعدات الإستهلاك التي تميزها⁴.

ضاف إلى ذلك فإن البنك الدولي يعرف الإقتصاد الأخضر بأنه: " ذلك الإقتصاد الذي يتسم بالفعالية في إستخدامه للموارد الطبيعية، بحيث يحد من آثار تلوث الهواء والآثار البيئية كما يراعي المخاطر، وهذا الإقتصاد يدعو إلى النمو الشامل وذلك بجعل الإدارة البيئية لا تقصر في مهامها لإجتتاب الكوارث الطبيعية".⁵

منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية عرفت الإقتصاد الأخضر بأنه: " ذلك النمو الإقتصادي الذي يحافظ على الثروات الطبيعية اللازمة للإستمرار ويؤمن الموارد والخدمات البيئية الضرورية للإنسان".⁶

كما يعرف الإقتصاد الأخضر كذلك بأنه: " ذلك الإقتصاد الذي يوجد فيه نسبة قليلة من الكربون ويتم فيه إستخدام الموارد بكفاءة ويدعو إلى الإستثمارات التي تساهم في الإنقاص والتخفيض من نسبة إنبعاث الكربون والتلوث، وإستبعاد جميع الأساليب الزجرية لإستغلال الموارد الطبيعية والطاقات، وأيضا تمنع خسارة التنوع البيولوجي وهذا لا يتحقق إلا بتصالح السياسات والتشريعات المنضمة".⁷

زد إلى ذلك فإن اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لآسيا والمحيط الهادي قد عرفت الإقتصاد الأخضر كما يلي: " هو ذلك الإقتصاد الذي تقوم إستراتيجيته على إستدام النمو الإقتصادي مع خلق فرص العمل اللازمة للتخفيف من ظاهرة الفقر من أجل مواجهة المشاكل المحتمل حدوثها كقلة الموارد مثلا".⁸

⁴ Sarah, la croissance verte : un mythe salubre pour un monde solidaire, revue internationale et stratégie, 2011, p 184.

⁵ مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الإقتصاد الأخضر لا لتوجه نحو التنمية المستدامة عرض بعض الدول (الأردن، المغرب، والجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2019، ص 30.

⁶ حمود صبرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الإستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون البيئة، الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014/2015، ص 141.

⁷ حسام الدين نجاتي، مرجع سابق، ص 18.

⁸ Rapport annuel du 26 mai 2011 - 23 mai 2012 de la commission économique et sociale pour l'ASIE et le PASIFIQUE, conseil économique et social, document officiel, supplément numéro 19, Nations Unies, 2012, P 7.

من التعاريف السابقة يمكننا إستخلاص تعريفا شاملا للإقتصاد الأخضر على النحو التالي:

" الإقتصاد الأخضر هو ذلك الإقتصاد الذي يعتمد أساسا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والإنصاف الإجتماعي، وذلك من خلال حسن إستخدام الموارد الطبيعية والتقليل من نسبة إنبعاثات الكربون في الهواء حفاظا على النظام الإيكولوجي من التدهور، ولذلك يدعو الإقتصاد الأخضر الى إعتماد مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة وإستبعاد الطاقة الأحفورية".

يعمل كذلك الإقتصاد الأخضر على دعم وتحفيز قطاعي العام والخاص على الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة للحد من الكوارث الطبيعية والمادية التي تحدث بكثرة في الآونة الأخيرة، والندرة الإيكولوجية، والتقليل من إستنزاف الثروات الطبيعية، ضف إلى ذلك خلق وظائف جديدة تسمى بوظائف خضراء من أجل التخفيف من شدة الفقر، وهذا لا يتحقق إلا بإعتماد سياسات وتشريعات سليمة وواضحة تلزم على ذلك.

الفرع الثاني:

أهداف الإقتصاد الأخضر

يسعى الإقتصاد الأخضر إلى الدمج بين شروط تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، فالإقتصاد الأخضر هو وسيلة من الوسائل التي تحقق التنمية المستدامة ويساهم في الحد من إستنزاف الثروات الطبيعية والآثار السلبية للتنمية على البيئة وخلق فرص عمل للحد من الفقر، وتظهر أهم أهداف الإقتصاد الأخضر فيما يلي:

1. تحقيق التنمية المستدامة: يمكن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر من تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر خاصة أن عالم اليوم يشهد مخاطر جامة تتطلب إعادة التفكير في المناهج والسياسات، ويجب أن يعرف الجميع أن الإقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي أخفقت الدول في إيجاد ثروات جديدة ونماذج الإقتصاد البيئي للحد من التهميش الإجتماعي وإستنزاف الثروات، تبقى التنمية المستدامة هدف حيوي على المدى البعيد وذلك بتخضير الإقتصاد.

2. التخفيف من الفقر: مازال الفقر يسود الكثير من الدول لاسيما الدول النامية وهذا ما نلاحظه من خلال التفاوتات الإجتماعية وعدم الحصول على الخدمات الملائمة لحياة

الإنسان كالتعليم والصحة، وبالتالي فإن الإقتصاد الأخضر يهدف الى محاربة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة بعيدا عن كل المخاطر البيئية.

3. توفير صناعة خضراء ومؤسسات مستدامة: إن تحقيق إقتصاد أكثر إضرار ومراعي للبيئة يستند على أنماط إنتاج وإستهلاك مستدامة، وذلك يتطلب التغيير في ممارسات معظم الشركات وإجراء تغييرات هيكلية في طبيعة الإقتصاد مما يسمح للمؤسسات بالإستثمار وتبني أنماط جديدة، إضافة الى ذلك يتجلى دور الإقتصاد الأخضر في الإنطلاق من سوق عمل ملائم والتقدم في مجال التنمية المستدامة.⁹

4. إدراك قيمة رأس المال الطبيعي والإستثمار فيه: تعتبر الموارد الطبيعية المكون الأساسي لرأس المال الطبيعي، فهي مهمة للغاية على مستويات عدة بحيث تضم إستقرار دورة المياه، وفوائدها على الزراعة والإستخدام البشري والحد من الفقر في مواجهة تفاقم قلة الموارد وأزمة المناخ ودورة الكربون ودورها في التغلب على المناخ وخصوبة التربة وقيمتها في إنتاج محاصيل زراعية وتوفير مناخ مناسب لحياة آمنة.

فالإقتصاد الأخضر يعتبر رأس المال الطبيعي عاملا أساسيا لتحقيق الرفاه البشري وفرص العمل للتخلص من الفقر، وبالتالي يرجع هدف الإقتصاد الأخضر في الإستثمار في رأس المال الطبيعي إلى تحقيق نمو وتقدم إقتصادي مستدام.

5. خلق فرص عمل ودعم المساواة الإجتماعية والحد من مشكلة الفقر: الإقتصاد الأخضر يتيح فرص كبيرة للوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الإقتصادية دون إستنزاف الثروات الطبيعية، فالسلع والخدمات البيئية هي من أهم مكونات سبل العيش خاصة بالنسبة للمجتمعات الريفية، فالإستثمار في قطاعات الإقتصاد الأخضر يكون أكثر ملائمة للبيئة، إذ يساهم في التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية ويوفر الأمن الغذائي ويوضح الشكل رقم 2.6 ذلك كالتالي:

⁹ مشري عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص ص 42-43.



- الإطار المفاهيمي المتكامل للإقتصاد الأخضر من أجل القضاء على الفقر.

6. إستبدال الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة وتقنيات منخفضة الكربون: تعود أسباب التغيرات المناخية وإرتفاع أسعار الطاقة في الدول خاصة النامية منها إلى نظام الطاقة المتبع من هذه الدول والمتمثل في الوقود الأحفوري، نذكر على سبيل المثال دولتي السنغال وكينيا، اللتان تخصصان أكثر من نصف عائدات سدراتهن لإسترداد الطاقة، بينما الهند تنفق 45 بالمئة من عائداتها، لذلك بدأت الدول التفكير جدياً في إيجاد بدائل مجدية إقتصادية وبيئية ومالية، وذلك يتحقق بالإعتماد على مصادر الطاقات المتجددة المتوفرة.

7. تحسين كفاءة الموارد والطاقة: في ظل الإقتصاد التقليدي تم إستنزاف الموارد الطبيعية بشكل يفوق سعتها البيولوجية مما سيؤدي إلى نفاذها وخاصة أن بعض الدول أصبحت تعاني من قلة الموارد الطبيعية، فيعد قطاع الصناعة السبب الرئيسي في هدر الموارد الطبيعية، الطاقة، الموارد الأولية، والمياه، ويزيد من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الضار، لذلك هناك مبادرات وضعت لتقادي تلك المخاطر على قدر المستطاع، بموارد وطاقات مجدية ومن بين هذه المبادرات مازال الفقر يسود الكثير من الدول خاصة الدول النامية، وهذا ما نلاحظه من خلال التفاوتات الإجتماعية وعدم القدرة على الحصول على

الخدمات الملائمة للإنسان كالتعليم، الصحة، وتخصير قطاع التصنيع للمساهمة في إطالة عمر السلع المصنعة مع التركيز على عمليات إعادة التصنيع وإعادة التصميم والتدوير، ذلك من خلال جعل السلع المصنعة سهلة التصليح مما يسمح بإستعادة حالتها الأصلية، وتوفر عملية إعادة التصنيع التي تقوم على إعادة معالجة المنتجات وقطع الغيار المستعملة عن طريق أنظمة الإستعادة بما يقارب 10,7 مليون برميل من البترول سنويا.

8. **التقليص من إستهلاك الطاقة الصناعية:** يتوقع الخبراء أن الإستثمارات الخضراء في مجال كفاءة الطاقة في العقود الأربعة القادمة تقلل من إستهلاك الطاقة الصناعية إلى النصف تقريبا مقارنة بالوضع الحالي.

9. **جعل الحياة الحضرية أكثر إستدامة وأقل إنبعاثا للكربون:** نظرا لعامل النمو السكاني ورغبة الإنسان في حياة أكثر رفاهية وأقل مشقة، زاد الزحف السكاني نحو المدن والمناطق الحضرية التي أصبحت اليوم تعاني من إكتظاظ كبير من السكان ويترتب عن ذلك الزيادة في إستهلاك الطاقة وإنبعاثا للكربون وإستنزاف الموارد والمياه العذبة ونضم الصرف الصحي والصحة العامة، مخلفا آثار سلبية على النظام البيئي والبنية التحتية والصحة العامة. ولتفادي هذه المشاكل وضع الإقتصاد الأخضر حلولاً مناسبة لها سواء على المدى القريب أو البعيد، كإعتماد المدن الخضراء البيئية والأخذ بالحسبان مع الحفاظ على النظام البيئي وإستوعاب التضخم السكاني، وذلك باتباع طرق جديدة لتصميم المباني ووسائل النقل ومصادر الطاقة وإدارة المخلفات وإدارة الموارد.¹⁰

المطلب الثاني:

مبررات الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر ومجالات تطبيقه

فظل العالم الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر بسبب خيبة الأمل التي عاشها من النظام الإقتصادي الحالي والأزمات المالية والإقتصادية أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، فبالتالي أصبح الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر أمر ضروري للتمكن من مواجهة هذه

¹⁰ حسام محمد أبو عليان، الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، إستراتيجيات مقترحة، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، عماد الدراسات العليا، جامعة الأزهار، غزة، 2017، ص ص 59-61.

التغيرات التي تحدث في العالم، فالإقتصاد الأخضر كما هو معروف يعتمد على أساس إقتصاد منخفض الكربون وإستخدام الطاقات المتجددة في إطار ممارسات بيئية مستدامة، وبناءا على ذلك سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى ذكر أهم مبررات الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر (الفرع الأول)، على أن يتم التعرض بعد ذلك إلى مجالات الإقتصاد الأخضر (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مبررات الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر

يمكن إدراج هذه المبررات ضمن مبررات عامة (أولا)، ومبررات خاصة (ثانيا)، وهو ما سيتم توضيحه على النحو التالي:

أولا:

المبررات العامة

تتمثل المبررات العامة للإقتصاد الأخضر فيما يلي:

1. مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والإستهلاك والإستثمار.
2. الإهتمام بالتنمية الريفية من أجل الحد من الفقر الريفي.
3. الإهتمام بقطاع المياه وضبط إستخدامه وترشيده حفاظا عليها من التلوث.
4. تشجيع الإستثمار المستدام في مجال الطاقة النظيفة ووضع إجراءات لحسن إستخدام الطاقة.
5. وضع إستراتيجيات للتخفيض من مستوى الكربون الناتج عن الصناعة والتكنولوجيا.
6. تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الإستعمالات وإعتماد المقاييس البيئية في قطاع البناء.
7. الإهتمام بمشاكل النفايات الصلبة وإستثمارها في مجالات مفيدة وصديقة للبيئة.
8. إحداث التغيرات في مجال الأعمال بمشاركة القطاع الخاص بهدف إستفادة البرامج التعليمية والشهادات الجامعية من الرؤية الجديدة عن طريق إرساء قواعد جديدة كالتقليل

والتخفيف من التلوث وإنبعاثات الغازات السامة وإستبعاد المبيدات المستخدمة في المياه، وفرض ضرائب وغرامات مالية.¹¹

9. تطوير التكنولوجيات الخضراء ونشرها وتسهيل الحصول عليها ودعم الشركات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص وخلق مراكز تعاونية للبحث والتطوير ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع التكنولوجيا الخضراء.¹²

ثانياً:

المبررات الخاصة

تتلخص المبررات الخاصة للإقتصاد الأخضر فيما يلي:

1. إنشاء إطار تشريعي سليم: إذ أن الإطار التنظيمي الجيد يساهم في تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع عجلة نشاط الإقتصاد الأخضر وتزيل الحواجز أمام الإستثمارات الخضراء.

2. تحديد أولويات الإستثمار والإنفاق الحكومي في المجالات التي هي بحاجة الى التخضير لزيادة النشاط الإقتصادي فيها، إذ أن الدعم المتمم بمراعاة المصالح العامة أو بمزايا خارجية إيجابية يمكن أن تكون محفزة أكثر على الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر، إذ يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تدعيم الإستثمار الأخضر وتعبئة التمويل الخاص.

3. توظيف الضرائب والأدوات المبنية على السوق لجعل إهتمام المستهلكين أكثر بالإستثمار الأخضر والابتكار، فمثلاً بالنسبة للنفايات لا تعكس التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات، والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية في سعر السلعة أو الخدمة عبر ضريبة تصحيحية أو رسوم أو جباية أو بإستخدام غيرها من الأدوات المبنية على آليات السوق.¹³

¹¹ مشري عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص ص 39 - 40.

¹² نجوى يوسف جمال الدين، أحمد سمير أكرم، حسن محمد حنفي، مقال بعنوان: " الإقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم"، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، مجموعة 22، الجزء 2، مصر، 2014، ص 443.

¹³ منير سلامي، منى مسغوني، مداخلة بعنوان: " إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الإقتصاد الأخضر"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد في جامعة ورقلة، ليومي 22 و 23 نوفمبر، 2011، ص 188.

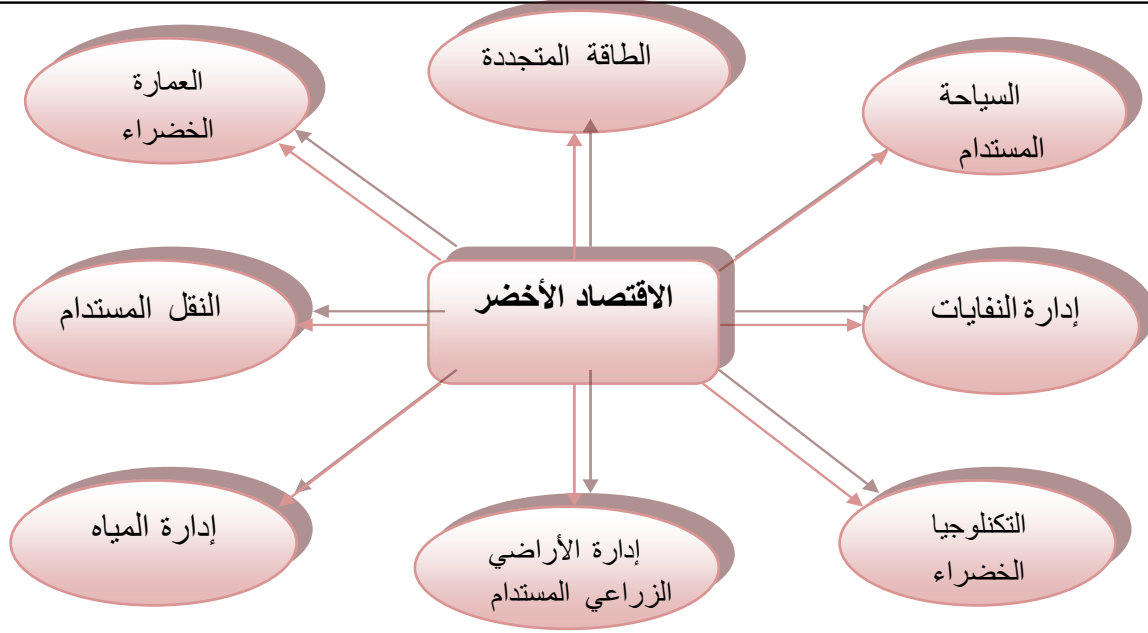
4. الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي إذ أن دعم أسعار السلع يشجع على عدم حسن الإستغلال، مما يؤدي الى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية.
5. الإستثمار في بناء القدرات والتدريب مع القدرة على إستغلال الفرص الإقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة المتغيرة من دولة الى أخرى، وكثيرا ما تؤثر الظروف القومية على إستعداد ومرونة الإقتصاد والشعب للتعامل مع التغيير.
6. تعزيز الإدارة الدولية يسمح الإتفاقيات البيئية الدولية العمل على تسهيل ودعم الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر، ومثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن الموارد المؤثرة على طبقة الأوزون والذي يعتبر من أنجح الإتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبروتوكول كيوتو الذي يعمل على تشجيع نمو عدة قطاعات إقتصادية كتوليد الطاقة المتجددة والتقنيات التي تساعد على تخفيف إنبعاثات الكربون.
7. القضاء على الفقر وخلق فرص عمل إذ أن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر يحقق فرص عمل أكثر ودخل أكبر، ويعد الإقتصاد الأخضر الوسيلة المناسبة للتخفيف من شدة الفقر، خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد وحسن إستغلالها وإستثمارها.¹⁴

الفرع الثاني:

مجالات تطبيق الإقتصاد الأخضر

هناك عدة مجالات هامة للإقتصاد الأخضر يمكن إعتبارها مجالات أساسية وهيكلية له، وتتلخص أهم هذه المجالات من خلال المخطط التالي:

¹⁴ يزيد تفرارات، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة، مقال بعنوان: " الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 8، 2017، ص من 558 الى 578.



المصدر: عن مذكرة مشري عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 45.

1. الطاقات المتجددة: فهي تحقق فرص إقتصادية جديدة يجب تخضير هذا القطاع وذلك بإستبدال الإستثمارات المعتمدة على الطاقة الأحفورية بإستثمارات تقوم على الطاقة النظيفة.

2. النقل المستدام: وهو يؤمن الحاجات الأساسية للأفراد بشكل آمن ودون الإضرار بالصحة والنظام البيئي وعدم المساس بمصالح الأجيال القادمة وهو أقل تلوثا للهواء والتربة ويعمل على الحد من إنبعاثات الكربون وبالتالي هو أكثر مساهمة في الحفاظ على المناخ والإحترار العالمي وقلة الأمطار ولعدم وجود عدالة في توزيعها.

3. إدارة الأراضي الزراعية المستدامة: لتخضير القطاع الزراعي لابد من الإهتمام بمفهوم الإقتصاد الأخضر الذي يسعى إلى دعم سبل المعيشة في الريف وإنتهاج سياسات الحد من الفقر، وذلك في إستراتيجيات التنمية والتكيف التكنولوجي للزراعة الحديثة بهدف التخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتعزيز شركات التنمية المواجهة للتحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات والزحف العمراني غير المستدام وفقدان التنوع البيولوجي. ويتطلب ذلك إستحداث المفهوم المشترك للنمو الأخضر وتطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الإقتصادية والبيئية والرفاهية الإجتماعية.

4. التكنولوجيا الخضراء: تعرف بأنها تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، والتي تساهم في التخفيف من الآثار السلبية لنشاط الإنسان

بشرط تناسب هذه التكنولوجيا مع المعايير التالية: التقليل من تدهور البيئة - التقليل من انبعاث الغازات السامة - المحافظة على إستخدام الطاقة من المصادر المتجددة والموارد الطبيعية.

5. إدارة النفايات: هي العملية التي تسمح بإستخلاص المواد وإعادة إستخدامها مثلاً: إستخلاص المعادن والمواد العضوية أو معالجة التربة وإعادة تكرير الزيوت من أجل التقليل من تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة وذلك لتحسين الوضع البيئي.

6. السياحة المستدامة: تتمثل في حسن إستغلال المواقع السياحية إذ تقوم بإدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية مع ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.¹⁵

7. الانشاءات من القطاعات الهامة التي يتبناها الإقتصاد الأخضر: هو قطاع الإنشاء وخاصة قطاع العقارات لجعله أكثر إستدامة وذلك بمراعاة البعد البيئي والإقتصادي والإجتماعي، لهذا نجد بأن الإقتصاد الأخضر قد إستبعد الصور التقليدية لقطاع العقارات ووضع بدائل مناسبة أكثر للبيئة كالمدين الخضراء، والمباني الخضراء.

يقصد بالمدين الخضراء: " تلك المدين التي يتم بناءها بتطبيق الممارسات الخضراء بالتركيز على الطاقة المتجددة والنقل النظيف والأخذ بعين الإعتبار ضرورة توفير الطاقة، وهذا يشمل بناء مباني خالية من الكربون وإنارة الشوارع بإستخدام أنظمة الطاقة الشمسية ومن أجل إنشاء مدين خضراء فاعلة لابد من إعتداد سياسات إقتصادية وبيئية، ويعتبر التخطيط الجيد لإستخدام هذه الأراضي سياسات لبناء هذه المدين، ولكن يجب أن يكون هذا التخطيط مدعوما بقوانين تحدد ما يتم بناءه في المدينة وما حولها وأماكن البناء كما أنها تحرص على ضرورة إستخدام الطاقة المتجددة لحماية البيئة، وذلك بزيادة تفعيل الضرائب وإنشاء شبكات النقل الخضراء تعتمد على الطاقة النظيفة سواء إن كان نقل جماعي أو شخصي، ومن هذه المواصلات القطارات الخفيفة والسيارات الكهربائية.

أما المباني الخضراء يقصد بها: " تلك المباني التي تحقق التوازن بين المحيط الحيوي والسكني، يتم تصميم وتنفيذ المبنى وفقاً لشروط المناخ المحلي الذي يقام فيه المبنى، وفي

¹⁵ مشري عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص ص 41 - 47.

ظل المباني الخضراء تقل نسبة استخدام الطاقة والموارد المائية مقارنة بالمباني التقليدية، إذ أن في المباني الخضراء يكون الاعتماد على الطاقة المتجددة كالتهووية الطبيعية والإنارة الطبيعية".

إن إنشاء المدن الخضراء يتطلب الإهتمام أولاً بالمباني الخضراء والمبررات الإقتصادية والبيئية، فقطاع الإنشاءات أكثر القطاعات المساهمة في إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري، إذ تصل إلى ما يقارب 86 مليار طن من ثاني أوكسيد الكربون وتستهلك المباني حوالي ثلث إستهلاك الطاقة العالمية، وتستهلك أكثر من ثلث الموارد المائية العالمية، ويتولد عنها ما يقدر ب 40 بالمئة من النفايات الإجمالية.

8. إدارة المياه: تعتبر المياه مصدر أساسي للحياة ومقوم رئيسي للتنمية وحظيت بإهتمام كبير من قبل الدول خلال السنوات الماضية نظراً لما تعرضت له من إجهال شديد بسبب سوء إستهلاكها وتلوث مواردها، ويصف مؤتمر أستوكهولم المنعقد في سنة 2011 المياه بأنها مجرى الإقتصاد الأخضر، ويرى الإقتصاد الأخضر أن إدارة المياه أمر ضروري تشترك فيه المنظمات والدول وكل مكوناتها من قطاع عام وخاص من أجل وضع حلول متكاملة.

تعرف الإدارة المتكاملة للمياه بأنها: " تلك العملية التي تشجع التطوير والإدارة المنسقة للمياه والأرض والموارد ذات الصلة بها من أجل تحقيق أعلى درجة للرفاه الإقتصادي والإجتماعي، ومن أجل الوصول إلى إدارة متكاملة للمياه يشترط توفير مقومات تساعد على ذلك". عليه نستنتج بأن الشروط الواجب توفرها من أجل تحقيق الأمن المائي والإقتصاد الأخضر تتمثل في ما يلي:

- السياسات التي تعزز التكامل الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.
- الأدوات المالية التي تقدر أسعار السلع البيئية وتقوم على تقسيم المخاطر بين الحكومات والمستثمرين وجعل أسعار التكنولوجيا الجديدة بأسعار معقولة.
- تنمية المهارات التي تساهم في دعم القطاعات الخضراء الناشئة.
- تحديد الأهداف والممارسات وجمع المعلومات لتحقيق التقدم في قطاع المياه.¹⁶

¹⁶ حسام محمد أبو عليان، مرجع سابق، ص ص 73 - 110

المبحث الثاني:

الإقتصاد الأخضر في مضامين التشريعات الوطنية

كانت الطاقة ومازالت تكسب الصفة الإستراتيجية وتعد العامل الأهم لطرفي معادلة التقدم والنمو الإقتصادي والإجتماعي، إذ يتم تحديد مؤشرات التقدم لأية دولة بمعدل نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة وتحدد أيضا نسبة التنمية لأية دولة من هذه الطاقة من حيث الموارد والتكلفة والنقل. وبالرغم من الدور الكبير للطاقة إلا أنها قد تظهر مؤشرات خطيرة خاصة مع بروز الضغط السكاني، وبالتالي تزايد طلب الحاجة على الطاقة الأحفورية المحدودة أي القابلة للنفاد مما جعل الدول تستعجل في إيجاد طاقة بديلة لتحقيق تنمية مستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار النظم الإيكولوجية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد المتجددة وغير المتجددة للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة وتحقيق أمن طاقي، علما بأن الطاقة المتجددة مستمدة من مصادر تلتها الطبيعة بشكل دائم كالطاقة الشمسية، فقد حظيت هذه المصادر بإهتمام الدول خلال السنوات الأخيرة إذ تتسارع في وضع إستراتيجية تدعم إستخدامها.

كما تعتبر البيئة الهدف الأساسي الآخر الذي دفع العالم للسعي وراء إيجاد بديلا للطاقة الأحفورية، إذ أصبحت البيئة من أهم القضايا التي تشغل العالم من خلال الإهتمام الذي تلقته من طرف العلماء والباحثين في المجال بإعتبارها من الأركان التي تعتمد عليها التنمية المستدامة في كافة البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتتعرض البيئة في الوقت الحالي إلى مشاكل مؤثرة على مختلف الكائنات الحية بصفة عامة والمجتمع الحضري بصفة خاصة، ونجد التلوث من أكثر هذه المشاكل بصفته يشكل تهديد واضح لمختلف أوجه الحياة الصحية والبيئية، ولحد منه يتطلب الأمر نظافة كل قطاعات المجتمع، وتسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى وضع سياسات تعتمد على بعث العمل بالطاقات المتجددة كمصدر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تحديد أطر سياسية بيئية منسجمة بهدف التخلص من هذا التلوث البيئي المتسبب في تدهور البيئة بصفة عامة، وفي سبيل ذلك بادرت الدولة الجزائرية إلى سن ترسانة من القوانين تتعلق بالطاقات المتجددة في إطار القانون رقم 09/04 (المطلب الأول)، وحماية البيئة في إطار القانون رقم 10/03 (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

الطاقات المتجددة في إطار القانون رقم 09/04

ظهرت في الآونة الأخيرة رغبة الجزائر في الإستثمار في مجال الطاقات المتجددة خاصة بالنظر إلى ما تحوزه من مصادر متجددة كالطاقات الشمسية والهوائية والمائية، وتظهر ضرورة النهوض بهذه المصادر من خلال مساهمتها في الطاقة الوطنية والرفع من إنتاج الطاقة المتجددة، علما بأن توليدها مرتبط بسبل تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة الطاقة وترشيد إستخدامها، من أجل ذلك سيتم التعرض إلى تعريف الطاقات المتجددة (الفرع الأول)، على أن يتم التطرق إلى آليات ترقية الطاقات المتجددة (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

تعريف الطاقات المتجددة

من خلال هذا الفرع سيتم التعرض إلى التعريف التشريعي للطاقات المتجددة (أولا)، على أن يتم التطرق إلى التعريف الفقهي للطاقات المتجددة (ثانيا)، وهو ما سيتم توضيحه كآلاتي:

أولا:

التعريف التشريعي للطاقات المتجددة.

عرفت المادة 3 من القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة¹⁷، الطاقات المتجددة: « تعرف الطاقات المتجددة في مفهوم هذا القانون، بما يأتي:

أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها إنطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات إستعمال الكتلة الحيوية.

- مجموع الطرق التي تسمح بإقتصاد معتبر في الطاقة، باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء».

يمكن إجمال أهم فروع التحويل التي تدخل في مجال الطاقات المتجددة كما يلي:

¹⁷ قانون رقم 09/04 مؤرخ في 14 أوت 2004، متعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 52، صادر في 18 أوت 2004.

تخضع مجموع عمليات تحويل الطاقات المتجددة من شكلها الأولي إلى شكلها النهائي إلى أحكام قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، وتمثل مجال تطبيقه ولا سيما فروع التحويل الآتية:

1. طاقة الإشعاع الشمسي: والتي تعتمد على التحويلات التالية:

• التحويل الكهروضوئي.

• التحويل الحراري والحراري حركي.

2. طاقة الكتلة الحيوية: وترتكز على عمليات التحويل الآتية:

• عمليات التحويل الهوائي "الرطب" عن طريق التخمر الميثان والكحولي.

• عمليات التحويل "الجاف" بالإحتراق والتفحيم والتحويل إلى غاز.

3. طاقة الرياح: تتأسس بالتحويلات التالية:

• تحويل ميكانيكي.

• تحويل كهروميكانيكي.

4. طاقة الحرارة الجوفية:

• إسترجاع في شكل حراري.

5. الطاقة المائية:

• تحويل كهروميكانيكي.

6. المواد والتقنيات المرتبطة بهندسة المناخ الحيوي: والتي تسمح بتحقيق إقتصاد فعلي في إستعمال الطاقات التقليدية¹⁸.

ثانيا:

التعريف الفقهي للطاقات المتجددة

تعتبر تسمية الطاقات المتجددة تسمية حديثة، إذ كانت تستعمل قبل 1990 تسمية الطاقات الجديدة، وكانت هي المفضلة للتمييز بينها وبين مصادر الطاقة التقليدية، لكن تبين أن هذا المصطلح بدون فائدة فظهرت بذلك عدة إنتقادات وتساؤلات حول دلالاته، هل يقصد به مصادر الطاقات التقليدية التي كانت تعد هي الأخرى طاقة جديدة في القرن 16؟، وأكثر

¹⁸ أنظر نص المادة 4 من قانون رقم 09/04، مرجع سابق.

من ذلك فمن حيث الوجود فمصادر هذه الطاقات الجديدة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح موجودة وتستعمل منذ القدم حتى قبل إكتشاف الطاقات التقليدية، وذهب إتجاه آخر إلى تبرير تسمية الطاقات الجديدة إلى حادثة طرق إستعمال مصادرها المعتمدة على التكنولوجيا الجديدة كالمحركات الريحية.

إلا أن تطور تسمية مصادر هذه الطاقات لم تتوقف في هذا الحد، بل دائما تتماشى مع التحولات المؤسسية التي عرفها العالم، بحيث أينما تواجد الإنسان فهو دائما بحاجة إلى المزيد من الطاقة لتلبية كل حاجياته، وبالتالي كان من الضروري إيجاد وتطوير مصادر الطاقات المتجددة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.¹⁹

هكذا تم تبرير تسمية الطاقات المتجددة بكونها تستخلص من مصادر متجددة ودائمة الوجود في الطبيعة، ويمكن تعريف الطاقات المتجددة من خلال الصورتين التاليتين:

1. التعريف السلبي للطاقات المتجددة: يقوم هذا التعريف على أساس تحديد مميزات

الطاقات المتجددة مقارنة بمصادر الطاقة الأحفورية خاصة الطابع المتجدد لها وعليه تعرف الطاقات المتجددة بناء على ذلك: " بأنها مصادر الطاقة غير الأحفورية الموجودة في الطبيعة بكمية غير محدودة وهي دائمة التجديد، كما أنها طاقة نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي"²⁰.

2. التعريف الإيجابي للطاقات المتجددة: تعتمد بعض المراجع في تعريف الطاقة المتجددة

على سرد مصادرها، في هذه الحالة نتطرق إلى التمييز بين الطاقات المتجددة ومصادر الطاقة المتجددة، وبالتالي يقصد بالطاقات المتجددة: " الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية، والجوفية، والمائية، والهيدروجين المستخدم من المصادر المتجددة".

أما مصادر الطاقة المتجددة فهي تحتوي على ثلاث مجموعات رئيسية:

¹⁹ Bernadette Le Baut-Ferrarese, « Droit des Énergies Renouvelables », Collection Analyse Juridique, Edition le Moniteur, France, juin 2008, page 17.

²⁰ Article 1 de la directive 2001/77 du 27 septembre 2001, relative a la promotion de l'électricité produite de source d'énergie renouvelable sur le marché intérieur de l'électricité, droit communautaire européen, P 2, (modifiée et complétée).

• مصادر ينتج عنها تجدد طاقة حرارية: تضم الطاقة الشمسية وطاقة حرارة الأرض الجوفية.

• مصادر ينتج عنها تجدد طاقة حركية: وتشمل الرياح بطاقة المد والجزر، طاقة الأمواج والطاقة المائية (الطاقة الحركية للشلالات).

• مصادر ينتج عنها تجدد المواد: تضم طاقة الكتلة الحيوية.

بالرجوع إلى تطور الطاقات المتجددة ومميزاتها نتيجة إستعمالها أدت إلى وضع تسميات جديدة للدلالة عليها كالطاقات البديلة بإعتبارها بديلا رئيسيا إلى جانب الطاقة النووية وهي المرجحة لحلول محل الطاقة الأحفورية بما أنها موجودة في الطبيعة، وتسمى من الناحية الإقتصادية بطاقة المورد أو بطاقة المستقبل أو الطاقة المستدامة، كذلك يطلق عليها اسم الطاقة اللطيفة لأنها لا تضر بالبيئة، وأحيانا تعرف بالطاقات النظيفة أو الطاقة الخضراء، وأحيانا أخرى غير مركزية كونها لا توجد في منطقة معينة فقط كالغاز الطبيعي²¹.

أما فيما يتعلق بمسألة الجهود الدولية في مجال الطاقات المتجددة فنجدتها تتلخص فيما يلي:

1- إعلان نيروبي لسنة 1982: بدأ إهتمام الدول بالطاقات المتجددة بعد مرور 10 سنوات عن إنعقاد مؤتمر " ستوكهولم " المنعقد في 1972 المعني بالبيئة البشرية، وقصد تطور الوعي بالقضايا البيئية والحد من الخلفات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية بشأن البيئة، قررت الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ديسمبر 1980 عقد دورة خاصة للمجلس من 10 إلى 18 ماي 1982 من أجل التمكن من تقييم ظروف وحالة البيئة العالمية وزيادة تكثيف الجهود الدولية لحماية البيئة²²، وفي نهاية الدورة صدر إعلان نيروبي لسنة 1982 المتضمن ل 10 بنود والتي إستعرضت أهم المشاكل البيئية والآليات التي تتولى معالجتها،²³ فجاء هذا الإعلان خاصة من أجل

²¹ بن رجدال لمياء، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009، ص43.

²² بن رجدال لمياء، المرجع نفسه، ص 44 .

²³ محمد فايز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002، ص21.

التخفيف من التأثيرات البيئية بإعتماد الطاقات الجديدة والمتجددة ووضعها محل الطاقات التقليدية، وقد تم الاعتراف بذلك في البند 8 من الإعلان الذي يقضي بما يلي: " هناك حاجة إلى بذل جهود لتطوير الإدارة السليمة والإيكولوجيا للبيئة وكذا أساليب الإستغلال والإستفادة من الموارد الطبيعية وتحديث الأساليب التقليدية الخاصة بالنظام الرعوي، كما ينبغي إيلاء إهتمام خاص لدور الابتكار التقني في تعزيز الموارد البديلة ورسكلة...". إن هذا الإعلان إكتفى بتقديم التوصيات الكفيلة بالتنمية والتشجيع على زيادة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة دون أن يتطرق إلى تعريف أو تحديد مقصود هذه الطاقات أو حتى المصادر التي تستخلص منها.²⁴

2- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية: جاء هذا البروتوكول بشأن التغيرات المناخية فاجتمعت فيه 160 دولة في مدينة كيوتو باليابان بهدف تحديد النسب التي ستلتزم الدول المصنعة بها للتخفيض من التأثير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو بنسبة لسنة الأساس التي هي سنة 1992، ولقد توصل هذا الإجتماع إلى تقديم توصيات وتحديد الوسائل المتكفلة بتنفيذ الإلتزامات الملقة على الدول في هذا الإطار من بينها التأكيد على ضرورة إستخدام الطاقات المتجددة، إلا أن هذا البروتوكول لم يعطي تعريف واضح للطاقات المتجددة.

تنص المادة 1/2 من البروتوكول على ما يلي: " يقوم كل طرف مدرج في المرفق الأول في أداء إلتزاماته بتحديد وخفض الإنبعاثات كما بموجب المادة الثالثة بغية تعزيز التنمية المستدامة، بما يلي: إجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة من الطاقة وتكنولوجيات تحية ثاني أكسيد الكربون والتكنولوجيات المتقدمة والمبتكرة السليمة بيئيا وتشجيعها وتطويرها وزيادة إستخدامها".²⁵

3- الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إيرينا: تشكلت هذه الوكالة في 26 جانفي 2009 في مدينة بون الألمانية وبحضور أكثر من 75 دولة من بينها الجزائر،²⁶ وعرفت الوكالة

²⁴ بن رجدة لمياء، مرجع سابق، ص 44 / 45

²⁵ Site web des nations unies : http://www.unctad.org/fr/docs/aconf_191_d7_f.pdf ; date du 09/08/2020, a 14h00.

²⁶ Site officiel de l'agence internationale des énergies renouvelables, IRENA: <http://www.irena.org/>, date du 09/08/2020, a 15h00.

إيرينا لأول مرة الطاقات المتجددة خلافا لباقي البروتوكولات السابقة، وجاء هذا التعريف في المادة 3 من القانون التأسيسي تحت عنوان التعريف والذي ينص على ما يلي: " يقصد في مفهوم هذا القانون التأسيسي بالطاقات المتجددة كل طاقة تنتج من مصادر ذات طابع متجدد بمختلف أشكالها التي من بينها: الطاقة البيولوجية، طاقة حرارة الأرض الجوفية، الطاقة المائية، طاقة المحيطات والأمواج، والطاقة الحرارية للمحيطات، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح".

إن هذه الوكالة فتحت المجال لإستخلاص الطاقات المتجددة من أي مصدر طبيعي متجدد مهما كان نوعه، كما يظهر من نص المادة السابقة أن الوكالة الدولية إيرينا لم تحصر فروع الطاقات المتجددة، بل ذكرتها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ويتبين ذلك من خلال عبارة من بينها.²⁷

صدرت الإتفاقية الدولية التي ذكرت في نطاق تنمية الطاقات المتجددة والتي أبرمت بين الجزائر وبلجيكا في 19 فيفري 1983 والتي صادقت عليها الجزائر، وكانت هذه الإتفاقية في ميدان تنمية الطاقات المتجددة في سبيل تشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي والصناعي المتعلقين بإنجاز مشاريع ذات الصلة بتنمية وتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة، خاصة عبر دراسة وإنجاز مشاريع تجريبية بهدف توليد الكهرباء وتزويد المناطق الريفية بالطاقة، وذلك يكون حسب الحاجة كتحلية الماء وتجفيف وتصبير المنتجات الفلاحية.²⁸

إن هذه الإتفاقية بينت سبل التعاون بين دولتي الجزائر وبلجيكا في قطاع الطاقات المتجددة دون التطرق إلى توضيح مقصود الطاقات المتجددة المراد تنميتها في إطار سياسة التعاون بين الدولتين.

²⁷ بن رجدال لمياء، مرجع سابق، ص ص 48/47.

²⁸ أنظر في ذلك المرسوم رقم 131/83 مؤرخ في 19 فيفري 1983، يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة البلجيكية في ميدان تنمية الطاقات الجديدة والمتجددة، الموقع بمدينة الجزائر في 08/04/1982، ج ر، عدد 08، صادر في 22 فيفري 1983.

الفرع الثاني:

آليات ترقية الطاقات المتجددة

بالرجوع إلى نصوص المواد 13، 14، و15 على التوالي من القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة نجد بأن: آليات ترقية الطاقات المتجددة تتشكل من خلال إثبات أصل الطاقات المتجددة ونظام تحفيز إستعمالها، وتهدف آلية شهادة المنشأ إلى إثبات أن أصل أي طاقة معينة مصدرها طاقة متجددة، كما تستفيد أعمال ترقية البحث والتنمية وإستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكاملة و/أو بديلة عن الطاقات التقليدية من التحفيزات التي تحدد طبيعتها وقيمتها بموجب قانون المالية، وتبقى مسألة شروط إستعمال وتأمين الغاز الحيوي الناتج عن النفايات العضوية الحضرية والريفية والصناعية، وكذا مجموع الطاقات المتجددة الناتجة حسب الكيفيات المحددة في أحكام هذا القانون محالة إلى التنظيم.

تنص المادة 17 من القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة على آليات ترقية الطاقات المتجددة كالآتي: " تنشأ هيئة وطنية تتولى ترقية وتطوير إستعمال الطاقات المتجددة تدعى: " المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة". لعل من أبرز الأنشطة والمشاريع التي باشرتها الدولة من أجل ترقية والنهوض بقطاع الطاقات المتجددة نجد ما يلي:

1- إنشاء محطة هجينة: وضع حجر الأساس من قبل وزير الطاقة والمناجم في 3 نوفمبر 2007، وتعتبر هذه المحطة أول محطة عالمية في نوعها، وتستعمل الشمس والغاز لتوليد الطاقة الكهربائية، كما أنها تسجل معلما هاما في وضع سياسة ترويج الطاقات المتجددة وإقتصاد الطاقة المبنية على تنويع المصادر وتطوير نظام طاقي مستدام مدعم بالطاقة الشمسية الموجودة بكثرة بالجزائر، وأنجز مشروع المحطة المختلطة بمنطقة حاسي الرمل بولاية الأغواط على مساحة قدرها 152 هكتار، وتمتاز محطة هجينة بتقنية خاصة كونها تعمل بدورة مشتركة 125 ميغاوات غاز و25 ميغاوات في حقل شمسي، ولعل من أهم خصوصيات مشروع محطة هجينة نجد:

- محطة هجينة هي أول مشروع في الجزائر بكونها محطة مختلطة.

- إنتاج الكهرباء إنطلاقا من حقل شمسي 5 بالمئة.

- بناء المحطة على أساس عقد الأء، التملك، والتشغيل.
- إستعمال تكنولوجيا حديثة.
- إستغلال نسبة صغيرة من الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية.
- المساهمة في إنخفاض نسبة إنبعاثات الكربون في الهواء حيث تنخفض بحوالي 33 طن سنويا، وسعر الطاقة الناتجة يحدده المرسوم رقم 92/04 المتعلق بتكاليف التنويع.
- لقد تم تسليم عقد من نمط ب 00 أو البناء التملك والتشغيل للشركة الإسبانية إيبير، حددت مدة هذا المشروع ب 33 شهر وتم توقيع العقد في 16 ديسمبر 2006، كما تم تخصيص 315,8 مليون يورو نظرا لأهمية المشروع والتكنولوجيا الحديثة المعتمدة فيه²⁹.
- 2- إنشاء البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة:** إعتمدت الجزائر إستراتيجية في إطار طاقة أكثر أمنا بالنسبة للإقتصاد والبيئة، وذلك بتنظيم برنامج وطني لتطوير الطاقات المتجددة والجديدة بعد المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء في فيفري 2011 بميزانية قدرها 120 مليار دولار لمدة 20 سنة قادمة لغاية 2030 بهدف تبني الطاقات المتجددة بشكل تدريجي، ورفع الطاقة المتجددة الإجمالية إلى 40 بالمئة من الطاقة الإجمالية خاصة الطاقة الشمسية بفرعيها: الشمسية والضوئية الفولطية في إنتاج الكهرباء خلال المدة المحددة.
- فحسب توقعات وزارة الطاقة والمناجم فإن الطاقة الشمسية ستتجاوز أكثر من 37 بالمئة من الإنتاج الوطني للكهرباء إذا ما تم تنفيذ الخطة الموضوعة التي تشمل ما يلي:
- بالنسبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تقدر طاقتها الإجمالية من خلال مباشرة عدة مشاريع ب 800 ميغاوات في أفق 2020، وإنجاز مشاريع أخرى بالطاقة تقدر ب 2900 ميغاوات خلال فترة 2021/2030.
- أما بالنسبة للطاقة الشمسية الحرارية يتوقع بدأ إنجاز مشروعين في محطتين للطاقة الحرارية والتخزين بقوة إجمالية قدرت ب 150 ميغاوات لكل محطة خلال الفترة التي تراوحت بين 2013/2015، وتضاف هاتين المحطتين إلى محطة حاسي الرمل الهاجين وكذلك تشغيل 4 محطات من نفس الصنف بنسبة 1200 ميغاوات من 2016/2020،

²⁹ منشور صادر عن وزارة الطاقة والمناجم، المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، العدد 8، جانفي 2008، ص 132.

ضف إلى ذلك تنصيب 500 ميغاوات لسنة 2023 ثم 600 ميغاوات لسنة 2030، إذن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق وإنتاج الكهرباء بقدر 22000 ميغاوات لأفق 2030 ويرجى تصدير 10000 ميغاوات، أما الباقي فيوجه للطلب المحلي.

في هذا المجال بالنشاء شبكة للمنولة في هذا القطاع بهدف الرفع من نسبة الصناعة في الجزائر في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقوة 10 ميغاواط في أدرار لفترة 2013/1011 وإنجاز مزرعتين بقوة 20 ميغاوات لكل واحدة خلال 2015/2014، بالإضافة إلى البحث عن مواقع أخرى لإنجاز مشاريع جديدة ذات أهمية كبيرة في فترة 2030/2016 لإستحداث طاقة بحوالي 1700 ميغاوات.

من أجل إنجاز هذا البرنامج، قامت الجزائر بعدة إجراءات خاصة بفتح باب الإستثمار، كما نلاحظ أن هذا البرنامج يهتم كذلك بالطاقة الهوائية، إذ يخطط لإنشاء لأول مناوله في القطاع للرفع من نسبة إدماج الصناعة الجزائرية في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية إلى حوالي 80 بالمئة و50 بالمئة على التوالي في فترة 2020/2014، وذلك من خلال إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، البطاريات، المحولات، والكوابل، وكل الأجهزة التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية وبناء مصانع الصناعة المرابية ولأجهزة السائل النقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة، ضف إلى ذلك القيام بدراسات في الصناعة المتعلقة بطاقات الرياح للوصول إلى نسبة إدماج تقدر ب 50 في المئة في نفس الفترة، مع بناء مصنع لصناعة الأعمدة والتجهيزات المختلفة اللازمة للطاقة الهوائية، ويتوقع أن تفوق نسبة الإدماج 80 بالمئة خلال فترة 2030/2021 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

عززت الدولة إجراءاتها التحفيزية التمويلية بإنشاء صندوق الطاقات المتجددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 423/11 المؤرخ في ديسمبر 2011، لإعطاء الأولوية للبحث والتطوير، وكذلك مساعدة مراكز ووحدات البحث على ترقية إستعمال الطاقات المتجددة كما سبق الإشارة إلى ذلك.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تمت مراجعة البرنامج الجديد 2030/2015 خاصة ما يتعلق بتطوير إستغلال طاقة الرياح في شكل واسع، وإدخال مصادر الكتلة الحيوية (كإستعادة النفايات)، التوليد المشترك للطاقة والطاقة الحرارية الرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية، ويظهر أن مراجعة أهداف البرنامج لم تتطرق فقط لمجالات جديدة، وإنما إهتم

أيضا بتلبية حاجيات السوق الوطنية في الفترة الممتدة بين 2030/2015 بما يقدر ب 22000 ميغاوات على أن تصل سنة 2020 إلى 4500 ميغاوات³⁰.

3- القوانين والإجراءات التي إتخذتها الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة:

أ- القوانين:

1. قانون رقم 09/99 المؤرخ في 28 جويلية 1999: يتعلق بالتحكم في الطاقة ويسعى إلى تحديد الشروط السياسية الوطنية للتمكين من التحكم في الطاقة ووسائلها وتطويرها ووضعها في حيز التنفيذ، ويشمل كذلك هذا القانون مختلف التدابير والإجراءات المتخذة بهدف ترشيد الطاقة، وتطوير الطاقات المتجددة والتخفيض من أثر النظام الطاقوي على البيئة وذلك عن طريق التقليل من نسبة انبعاث الغازات الدفيئة.

2. قانون رقم 01/02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز فحسب هذا القانون يحق ممارسة كل المتعاملين المنافسة في مجال إنتاج توزيع الكهرباء وكذا دخولهم في إنتاج الكهرباء وتوصيلها إلى الشبكة الوطنية للكهرباء دون تمييز من الحفاظ على مهام الخدمة العمومية كنقل الكهرباء والغاز، ووضعت لجنة ضبط الكهرباء والغاز في جانفي 2004 والتي تختص بالإهتمام بضمان إحترام تطبيق التنظيم الجديد.

3. قانون 09/04 المؤرخ في 4 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والذي حدد التدابير العامة الخاصة بالمراكز والمعدات الكهربائية كالقواعد والتقنيات المطبقة على المنشأة الكهربائية والإنارة العمومية، كما جاء في هذا القانون ضرورة إنشاء مرصد وطني للطاقات المتجددة يساهم في تطوير الطاقات المتجددة³¹.

³⁰ حلمي حكيمة، بوبكر ياسين، بومدين وفاء، مقال بعنوان: " آليات تفعيل البرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في الجزائر - ضمن الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة لآفاق ENR 2030"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 4، 2018، ص - ص 11/10.

³¹ منشور وزاري حول: " دليل الطاقات المتجددة"، الصادر عن وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، الجزائر، 2007، ص 36.

ب- الإجراءات:

من أجل ترقية الطاقات المتجددة قامت الجزائر بتطبيق إجراءات مالية هامة تهدف إلى تشجيع إنتاج الطاقات المتجددة، وذلك بتوفير ظروف مناسبة لذلك، ونذكر أهم هذه الإجراءات كما يلي:

- إنشاء صندوق وطني للطاقات المتجددة وفق لما نص عليه قانون المالية لسنة 2010 والمختص بتمويل الطاقات المتجددة، كما خصص قانون المالية الصادر في جويلية 2011 بنسبة 1 بالمئة من عائدات المحروقات لتمويل هذا الصندوق.
- يمكن للشركات التي أخذت هذه المشاريع الإستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر رقم 13/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار المتمثلة في حوافز ومنافع جبائية وجمركية ومالية كافية، وتوفير حرية الإستثمار وعدم اللجوء إلى التأمين وحرية إنتقال رؤوس الأموال بإقرار التحكيم الدولي.
- منح إمتيازات مالية وجمركية لدعم وتفعيل المشاريع المتنافسة في تحسين الفعالية الطاقية وتعزيز العلاقات الجديدة.
- منح إعانات لتغطية التكاليف الكثيرة الناتجة عن نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء.
- إنشاء الصندوق الوطني للتحكم من أجل تمويل هذه المشاريع وإعطاء قروض بدون فائدة وبدون ضمانات من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
- تخفيف الحقوق الجمركية والرسوم على القيمة المضافة عند إستيراد المواد الأولية، والمنتجات نصف المصنعة التي تستخدم في صناعة الأجهزة في الجزائر بمجال الطاقات المتجددة.
- إضافة إلى ذلك تستفيد كل الأنشطة والمشاريع في مجال الطاقات المتجددة من الإمتيازات التي جاءت في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بترقية دوري الإستثمار.³²

³² بوزيد سفيان، محمد عيسى، محمد محمود، مقال بعنوان: " آليات تطوير وتنمية إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، كلية العلوم التجارية والإقتصادية، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزء 4، العدد 1، ص - ص 114/113.

المطلب الثاني:

الحماية البيئية في ظل القانون رقم 10/03

أصدرت الجزائر كغيرها من الدول منظومة قانونية من تشريعات وأوامر تفيد حماية البيئة وساهمت في تأسيس إدارات ومصالح متخصصة في ذلك تابعة للوزارات والجماعات المحلية التي أوكلت لها مهمة وضع السياسات العامة والخطط من أجل معالجة المشاكل البيئية بمختلف أنواعها، والتي تؤدي إلى تلوث الهواء والجو وتدهور حياة الإنسان بشكل عام، وفي سبيل ذلك سيتم التعرض إلى مبادئ ومقاصد حماية البيئة (الفرع الأول)، على أن يتم التطرق إلى مقتضيات الحماية البيئية (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مبادئ ومقاصد حماية البيئة

سيتم من خلال هذا الفرع التطرق إلى أهم المبادئ التي يركز عليها حماية البيئة (أولاً)، على أن يتم التعرض إلى أهم المقاصد التي يصبو إليها القانون رقم 10/03 (ثانياً)، وهو ما سيتم توضيحه على النحو التالي:

أولاً:

المبادئ

بالرجوع إلى نص المادة 03 من القانون رقم 10/03 الذي يتعلق بحماية البيئة في إطار

التنمية المستدامة نجدها تنص على: "يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.
- مبدأ الاستبدال الذي بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطراً عليها ويختار هذا النشاط الأخير حتى لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

- مبدأ الإدماج الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر ويكون ذلك بإستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة إقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.
- مبدأ الحيطة الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير إتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة إقتصادية مقبولة.
- مبدأ الملوث الدافع الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.
- مبدأ الإعلام والمشاركة الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند إتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة".³³

غير أنه يمكن إضافة " مبدأ الإعلام البيئي": والذي بواسطته ينشأ نظام يحتوي على مختلف المعطيات التي يرغب كل شخص طبيعي أو معنوي معرفتها، وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي:

1. شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة لهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو الخاص.

2. جمع كل المعطيات ذات الصلة بمختلف جوانب حماية البيئة.

تتولى الشبكات المذكورة في القائمة مهمة إخبار الأشخاص بخصوص ما يتعلق بحالة البيئة والتنظيمات والتدابير والإجراءات المأخوذة بشأن ضمان حماية البيئة وتنظيمها، وجاء هذا المبدأ تحت عنوان: " الحق في الإعلام البيئي"، كما هو منصوص عليه في المادتين 8 و9 على التوالي من القانون رقم 10/03، إذ أنه يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي

³³ قانون رقم 10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43، صادر في 20 يوليو 2003.

يكون بحوزته معلومات متعلقة بالبيئة المؤثرة، إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة على حياة الإنسان، تبليغ السلطات المحلية أو السلطات المعنية بالبيئة، ويحق لكل مواطن في الحصول على المعلومات والأضرار الممكن أن يتعرض لها في بعض مناطق الإقليم والإجراءات المأخوذة لمواجهة ذلك.

3. تحديد المقاييس البيئية: يجب أن تتول الدولة مهمة الحراسة على مختلف عناصر البيئة، وعليها أن تضبط القيم القصوى والأهداف النوعية الخاصة بالهواء والماء وباطن الأرض، وأيضا الإجراءات والتدابير المتعلقة بحراسة الأوساط المستقبلية والتدابير التي يتم إتخاذها في حالة وضعية خاصة، ويتطلب الأمر على الدولة حماية الوسط الطبيعي والمحافظة على السلالات الحيوانية والنباتية ومواضيعها، والحرس على التوازن البيولوجي والموارد الطبيعية من مختلف أسباب التدهور وذلك من خلال إتخاذ التدابير والتنظيم وضمان الحماية.

4. تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية والدراسات والتأثير: يقصد بذلك مراجعة وتقييم كل الآثار المضرة إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية، وكذلك على الإطار المعيشي الناتج عن التنمية والهيكلية والمنشآت الثابتة والأعمال الفنية الأخرى ومختلف الأعمال وبرامج البناء والتهيئة.

5. تدخل الجمعيات والأشخاص في مناطق حماية البيئة: يظهر هذا التدخل من خلال مساهمة الجمعية المعتمدة قانونا المكلفة بممارسة أنشطة في مجال حماية البيئة والعمل على تحسين الظروف المعيشية في عمل الهيئات بخصوص البيئة، ويتم ذلك من خلال إبداء الرأي والمشاركة طبقا للتشريع المعمول به، إضافة إلى إمكانية رفع شكوى أمام الجهات القضائية المسؤولة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المتسببين لها بانتظام، ويظهر أن المشرع الجزائري في هذا الصياغ قد وسع

مجال رفع الدعوى من غير المتسببين للجمعية، وذلك بالعودة إلى الأهمية والأولوية التي تحظى بها حماية البيئة.³⁴

ثانيا:

المقاصد

يهدف القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إلى النص على الحماية التشريعية لكل من:

1. **المجال المحمي:** هي منطقة مخصصة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشتركة.
2. **الفضاء الطبيعي:** هو كل إقليم أو جزء من إقليم يتميز بخصائصه البيئية ويشتمل بصفة خاصة على المعالم الطبيعية والمناظر والمواقع.
3. **المدى الجغرافي:** هو مجال جغرافي تبقى فيه مجموعة العوامل الفيزيائية والكيميائية للبيئة ثابتة بشكل محسوس.
4. **التنمية المستدامة:** يعني التوفيق بين تنمية إجتماعية وإقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.
5. **التنوع البيولوجي:** أي قابلية التغير لدى الأجسام الحية من كل مصدر بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها، وهذا يشمل التنوع من حيث الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية.
6. **النظام البيئي:** هو مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية.

³⁴ بوخالفة عبدالكريم، مقال بعنوان: " آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري في إطار التنمية المستدامة"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، كلية العلوم التجارية والإقتصادية، المركز الجامعي لتمرست، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص - ص 55 / 56.

7. **البيئة:** تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

8. **التلوث:** كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية.

9. **تلوث المياه:** كإدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية و/ أو البيولوجية للماء، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية، وتمس بجمال المواقع أو تعرقل أي إستعمال طبيعي آخر للمياه.

10. **التلوث الجوي:** كإدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب إنبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي.

11. **الموقع:** هو جزء من الإقليم الذي يتميز بوضعيته الجغرافية و/أو بتاريخه.³⁵

الفرع الثاني:

مقتضيات الحماية البيئية

من خلال هذا الفرع سيتم التعرض إلى مقتضيات الحماية البيئية للهواء والجو (أولا)، على أن يتم التطرق إلى مقتضيات الحماية البيئية للأرض وباطن الأرض (ثانيا)، وهو ما سيتم توضيحه على النحو الآتي:

أولا:

مقتضيات الحماية البيئية للهواء والجو

يتم تلويث الهواء من خلال الإدخال في الجو مواد مضرة بالبشر، ويعتبر هذا النوع من التلوث أكثر إنتشارا، لكونه ينتقل مع الهواء ويخلف آثار بيئية وبشرية وإقتصادية واضحة،

¹⁹- أنظر نص المادة 4 من القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

وتظهر من خلال التأثير على صحة الإنسان وإنخفاض كفاءاته الإنتاجية، إضافة الى ذلك تأثر الحيوانات بحيث تصاب بأمراض مختلفة ويقلل من قيمتها الإقتصادية.

تلوث الجو يتسبب فيه الإنسان عن طريق ممارسته لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية، فيتلطح بذلك الهواء إما بمواد كيميائية كمبيدات الحشرات المستخدمة بكثرة في الوقت الحالي، أو بعوامل فيزيائية كالضوضاء والحرارة والإشعاعات، وعوامل بيولوجية أو حيوية كالفيروسات والميكروبات والحشرات الضارة و المسببة للأمراض، وفي حالة ما إذا كانت الغازات المنبعثة في الهواء تساهم في تهديد البيئة والإنسان يجب على المتسببين فيها العمل على إزالتها وإجتناّب كلما يتسبب في إنتقاب طبقة الأوزون.

ثانياً:

مقتضيات الحماية البيئية للأرض وباطن الأرض:

تكون الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحتوي عليها بصفاتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة للتجديد محمية من كل أشكال التدهور أو التلوث، غير أنه يجب تخصيص الأرض للإستعمال المطابق لطابعها، وأن يكون إستعمالها لأغراض تجعل منها غير قابلة للإسترداد، على أن يتم تخصيص وتهيئة الأراضي لأغراض زراعية أو صناعية أو عمرانية أو غيرها، وهذا طبقاً لمستندات العمران والتهيئة ومقتضيات الحماية البيئية³⁶.

لذلك تنص المادة 62 من القانون رقم 10/03 على: " تحدد عن طريق التنظيم ما يأتي:

1. شروط وتدابير خاصة للحماية البيئية المتخذة لمكافحة التصحر والإنجراف وضياح

الأراضي القابلة للحرث والملوحة وتلوث الأرض ومواردها بالمواد الكيميائية، أو كل

مادة أخرى يمكن أن تحدث ضرراً بالأرض في الأمدين القصير أو الطويل.

2. الشروط التي يمكن أن تستعمل وفقها الأسمدة والمواد الكيميائية الأخرى في الأشغال

الفلاحية لا سيما:

- قائمة المواد المرخص بها.

- الكميات المرخص بها، وكيفيات إستعمالها دون الإضرار بنوعية التربة أو الأوساط

المستقبلية الأخرى".

³⁶ أنظر نصوص المواد 59 و60 على التوالي من القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

الفصل الثاني

ضرورة تطبيق

الإقتصاد الأخضر

من أجل تكريس

التنمية المستدامة

الفصل الثاني:

ضرورة تطبيق الإقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة

أصبح العالم اليوم يهتم بالبيئة نظرا للمشكلات البيئية المختلفة وغير المحدودة لا من حيث الزمان ولا المكان والتي ظهرت في الآونة الأخيرة، فهذه المشكلات تحمل معها مخاطر كثيرة ذات آثار يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها أو حتى التنبؤ بنتائجها، وهكذا أصبحت المشاكل البيئية من أهم قضايا العصر، إذ إنعقدت في شأنها العديد من المؤتمرات والقمم العالمية، والندوات العلمية، في حين أنها في البداية لم تحظى إلا بإهتمام فئة قليلة تتمثل في خبراء ومختصين في علم البيئة الذين نادوا بضرورة المحافظة عليها، وكذا الحفاظ على مواردها، أما بالنسبة للمسؤولين الإقتصاديين والمسؤولين عن البرامج والسياسات التنموية، فكانوا يعتقدون أن البيئة بحاجة لحمايتهم، وهذا الاعتقاد سائد في معظم الدول خاصة النامية منها ومن بينها الجزائر التي إصطدمت مؤخرا بهذه المشاكل البيئية المتمثلة في التلوث البيئي وهدر مواردها الطبيعية، فأصبح النظام البيئي بذلك ذات نظرة صناعية وإستهلاكية.

مع هذه المشاكل التي تطفو على السطح وتزداد والتي أصبحت تهدد النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، وحتى وجود الإنسان وكوكب الأرض، أصبح ضروري على الدول أن تقوم بإدراج البعد البيئي في تحقيق التنمية وتبني التنمية المستدامة، لكونها تقوم على مبدأ حماية البيئة من كل المخاطر التي تهددها، والمحافظة على الموارد الطبيعية سواء الناضبة وغير الناضبة لتحقيق التنمية المستدامة، من أجل تحقيق وتحسين نوعية حياة الإنسان، فالتنمية المستدامة بالمعنى العام هي أنها لا تخرج عن كونها عملية إستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني فحسب، بل إنما لا تستغل بالمعدل الذي تعجز الطبيعة عن تجديده وخاصة بالنسبة للموارد غير المتجددة.

تستبعد التنمية المستدامة جل النشاطات التي تساهم في التلوث البيئي والمنتجة للنفايات إذ تحت على وضع برامج تشرح كيفية التخلص من النفايات بطريقة لا تؤثر سلبا على الإنسان، وذلك على أساس أن سلامة حياة الإنسان مرهونة بالبيئة التي يعيش فيها، وتمتاز التنمية المستدامة بخصائص لا نجدها في التنمية الإقتصادية التي تهتم فقط بتحقيق التنمية، وتتجاهل الإنسان الذي يعتبر محور هذه التنمية وسعيها لتحقيق العدالة بين أجيال المستقبل.

تعمل الجزائر كغيرها من الدول على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال سن العديد من القوانين التي تنظم مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية بطريقة تتوافق مع القواعد العلمية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ووضع برامج تدرس من خلالها كفاءات اللجوء إلى الطاقات المتجددة والإستثمار فيها، وتحفيز الإستثمار في شتى مجالات الإقتصاد الأخضر، ومن خلال ذلك سيتم التطرق إلى مقتضيات التنمية المستدامة وحتمية الإقتصاد الأخضر (المبحث الأول)، على أن يتم التعرض إلى الجهود الوطنية على الإقتصاد الأخضر في ظل تحدياته وأبعاده (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

مقتضيات التنمية المستدامة وحتمية الإقتصاد الأخضر

إرتبط التطور الحضاري للإنسان بمستوى تطور إستغلاله لمختلف الموارد البيئية والثروات الطبيعية، فكان تأثير الإنسان على البيئة محدود إلى حد أنه لا يذكر مشكل التلوث بتاتا في الماضي نظرا لغياب مشكلة التلوث البيئي في تلك الفترة، وإستنزاف الموارد الطبيعية إذ كانت البيئة قادرة على إمتصاص التلوث التي كانت تحدث في إطار التوازن البيئي، لكن هذا الوضع قد تغير مع تطور الحياة والمجتمعات خاصة عند بداية الثورة الصناعية وعصر التكنولوجيا، إذ دخلت هذه الأخيرة إلى كل مجالات الحياة بالنظر إلى التأثير السلبي للتنمية الصناعية والحضرية، وكذلك سوء إستغلال الموارد الطبيعية التي أصبحت ظاهرة تعود سلبا على كل من الهواء والماء والتربة، وبالتالي يترتب على ذلك إختلال التوازن بين مختلف العناصر البيئية فأصبحت هذه العناصر عاجزة عن تحليل المخلفات والنفايات الناتجة عن النشاطات المختلفة للإنسان.

أصبح من الضروري على الدول التوجه إلى وضع خطط تمكنها من تفادي المشاكل البيئية، ولتحقيق هذا الهدف يجب كخطوة أولى التوجه إلى الإقتصاد الأخضر كونه إقتصاد نظيف وصديق للبيئة، وبموجبه تتمكن الدولة من تحقيق التنمية المستدامة والتي تعتمد على تحقيق تنمية شاملة لكل المجالات بصفتها تجمع بين البعد الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، وذلك من خلال تحقيق إقتصاد مستدام قائم على إستغلال الطاقات المتجددة التي تعرف بأنها طاقات نظيفة تساهم في حماية البيئة، وبالتالي تحافظ الدولة على مواردها الأحفورية، كما تقوم الدول بخلق قطاعات جديدة للاستثمار وهي الاستثمارات الخضراء وتشجيع الخواص للاستثمار في مختلف القطاعات مما يساهم في خلق مناصب وفرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة والتخفيف من حدة الفقر، وفي سبيل ذلك سيتم التعرض إلى المشكلات البيئية في ظل الإقتصاد التقليدي (المطلب الأول)، وعلاقة التنمية المستدامة بالإقتصاد الأخضر (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

المشكلات البيئية في ظل الإقتصاد التقليدي

يعد موضوع البيئة ومشكلاتها خاصة التلوث من أهم المواضيع التي تهتم بها منظمات الباحثين إذ تتدرج قضايا البيئة ضمن أولويات الدولة لكونها تؤثر على كل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية بشكل سلبي، كما أنها تهدد وجود الإنسان على سطح الأرض. نجد الجزائر من بين إحدى الدول التي تواجه المشكلات البيئية وخاصة أنها تعتمد في الدرجة الأولى على المحروقات في إقتصادها مما أدى بها إلى مواجهة مشكلة إستنزاف الموارد الطبيعية بشكل كبير، فأصبحت هذه الموارد اليوم على وشك النفاذ، من أجل ذلك سيتم التطرق إلى المشكلات البيئية العالمية (الفرع الأول)، على أن يتم التعرض بعد ذلك إلى المشكلات البيئية المحلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

المشكلات البيئية العالمية

أدت الإستثمارات المختلفة في مجال الطاقة الأحفورية إلى نشوب عدة مشكلات بيئية تمس العالم كله، لذلك سنتطرق في هذا الفرع إلى عرض أهم هذه المشكلات البيئية العالمية على النحو الآتي:

- 1 - التلوث البيئي: هناك عدة تعاريف للتلوث البيئي سنحاول إدراج البعض منها كما يلي: يقصد بالتلوث البيئي: " الإخلال بالطبيعة وتوازنها، ويعني التغير الكمي والكيفي في عناصر الغلاف الجوي بشكل يؤدي إلى عدم إستيعاب البيئة لهذه المواد الجديدة".¹
- كما يعرف كذلك التلوث البيئي بأنه: " كل تغير كمي وكيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تقدر بذلك النظم البيئية على إستيعابها دون أن يختل توازنها".²

¹ عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضر، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 1999، ص 55.

² عبدالرزاق رزيق المخادمي، التلوث البيئي، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 25.

كما يعرف أيضا التلوث البيئي على أنه: " كل ما يضر بالطبيعة والموارد البيولوجية والنظام الإيكولوجي وصحة الإنسان"³.

إتضحت هذه المشكلة منافسة لباقي المشاكل التي بدء العالم في محاربتها بحيث بدأ التخوف من أن الخزانات البيئية بدأت تمتلئ عبر مساحات واسعة ويكون من الصعب إزالتها، لذلك بدء يظهر القلق من إرتفاع نسبة تركيز ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن إحترق الوقود الحفري الذي يؤدي إلى إرتفاع درجة حرارة الأرض وإذابة الثلوج وفيضان المياه على المناطق الساحلية، وذلك كلما إزداد النمو الإقتصادي تزداد معه نسبة التلوث عن طريق النشاط الصناعي.⁴

تجدر الإشارة إلى أنه من بين الأسباب الكثيرة التي تساهم في زيادة التلوث البيئي نجد: كثرة المياه والغازات الملوثة، والفضالات الخطيرة نتيجة السياسات التصنيعية المبالغة فيها، الإستعمال غير المنظم للمبيدات الكيماوية، عدم معالجة مياه الصرف الصحي للمدن، إستخدام وسائل النقل بشكل مفرط، الإشعاعات والتجارب النووية.⁵

2 - الإحتباس الحراري: يقصد بالإحتباس الحراري في الهواء: " ملاسة سطح الأرض بفعل إمتصاص الملوثات الغازية للإشعاع الأرضي وإعادة بثها مرة أخرى نحو سطح الأرض، ويعتبر ذلك السبب في إرتفاع درجة حرارة الأرض مما يؤدي إلى ظهور إختلال في التوازن الحراري على سطح الأرض، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تقلبات مناخية مفاجئة وآثار بيئية مدمرة، بذلك يتسبب إنبعاث ثاني أوكسيد الكربون، الميثان، أوكسيد النيتروز، الأوزون، وبخار الماء، ومركب الكلور، والفلوروكربون، من الأنشطة البشرية في إمتصاص الإشعاع الأرضي ثم تبث مرة أخرى نحو سطح الأرض وينتج تراكمها وإحتباسها بقرب سطح الأرض، فتتسبب في تسخين الهواء والمحيط مما يؤدي إلى ذوبان الجليد وإنحصاره في أقصى شمال

³ Alexandre kiss et Dinath Shelton, truite du droit européen de l'environnement (notions fondamentale et règles général), agence supérieur pour l'enseignement supérieur et la recherche, édition frison roche, France, 1995, p 03.

⁴ إيمان عطية ناصف، مبادئ إقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 281.

⁵ فرطاس فتيحة، مداخلة بعنوان: " الفقر والبيئة في الجزائر الواقع والتحديات"، الملتقى الدولي حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ليومي 3 و4 ماي 2010، ص 4.

وجنوب الكرة الأرضية، مع إندفاع المياه الذائبة باتجاه البحار والمحيطات ويزداد مستوى الماء مما يعرض المدن الساحلية والمناطق المنخفضة إلى الغرق".⁶

3 - **إستنزاف طبقة الأوزون:** يعتبر الإنسان العامل الرئيسي في تدمير طبقة الأوزون عن طريق مختلف الأنشطة الصناعية التي يمارسها، فالطائرات التي تفوق سرعة الصوت ما تبعثه من حرارة عالية من محركاتها تحول النروجين والأوكسجين في الغلاف الجوي إلى أوكسيد النيدروجين وترسبها على إرتفاع قد يصل إلى 20 كيلو متر ثم تصبح عملا فاعل في تدمير الأوزون، كذلك مركبات الكربون الكلورية الفلورية التي هي من صنع الإنسان فتبقى معلقة في طبقات الجو لمدة طويلة لأنها خاملة في أسفل الغلاف الجوي، وتقوم الأشعة فوق البنفسجية بتدمير مركبات الكربون الكلورية الفلورية وتطلق منها كلورا ذريا يقوم بدوره بمهاجمة الأوزون السيتراسفوري فيشكل أول أوكسيد الكلور الحري الذي يتفاعل بسرعة لتوليد الكلور الذري، وهو الأمر الذي يقوم بتدمير جزيئات أكثر من الأوزون قد تصل إلى حوالي 100.000 جزيئة أوزون لكل ذرة كلور.⁷

لا شك أن إستنزاف طبقة الأوزون يؤدي إلى إرتفاع نسبة الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى سطح الأرض الضارة بالحياة، كإحداث خلل في جهاز مناعة جسم الإنسان وزيادة ظهور الأمراض المعدية والإصابات بسرطان الجلد.⁸

4 - **الأمطار الحمضية:** تعد من المشكلات البيئية الأكثر خطورة في العالم وهذا لكونها تحدث نتيجة إتحاد بين جزيئات الماء الموجودة في الهواء، وجزيئات بعض الغازات الملوثة للهواء، أو المترسبة فوق الأرض، مكونة بذلك مركبات حمضية تتفاعل مع عناصر سطح الأرض وفي داخل المسطحات المائية ويكون تدهورها وإنخفاض قيمتها نتيجة لذلك، وتزيد

⁶ محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة، الأسباب، الآثار، الحلول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 61.

⁷ كامل محمد المغربي، الدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2001، ص ص 206 - 207.

⁸ ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 49.

الأمطار الحمضية في العديد من الأضرار البيئية كموت الأسماك والبلانكتون، حموضة التربة، إصابة الإنسان بأمراض الجهاز التنفسي.⁹

5 - التصحر: يقصد به علمياً: " التدهور الكلي أو الجزئي لعناصر الأنظمة البيئية، وينتج عنه تراجع القدرة الإنتاجية للأراضي البيئية كلها، فتتسبب كذلك التأثيرات السلبية للعوامل الأخرى غير المناسبة خاصة العوامل المناخية الجفافية"¹⁰.

إن مشكلة التصحر يعاني منها العالم لاسيما المناطق الجافة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، فهناك 18 أراضي منتجة تعاني من تصحر شديد في هذه المناطق الثلاثة وتقدر بحوالي 780 مليون هكتار وتحويلها لمناطق شبه صحراوية نتيجة الإستغلال المكثف لمواردها من قبل الإنسان، وسوء الأساليب الإدارية التي يطبقها، وتستمر الأراضي التي تتدهور بشكل دائم حيث 21 مليون إضافية تتوقف سنوياً عن تقديم أي مردود إقتصادي بسبب إنتشار ظاهرة التصحر.¹¹

6 - إستنزاف الموارد الطبيعية: هي كل معطيات البيئية من مواد يستهلكها الإنسان أو يحتاجها في إنتاج سلع أو خدمات، أما المقصود بإستنزاف الموارد الطبيعية هو الإستخدام غير الرشيد لها، أي الإفراط في إستخدامها وإستغلالها بشكل يعرضها لنفاذ أو فقدان القدرة على التجدد قبل إيجاد بدائل كافية.

إن إستنزاف الموارد لا تتوقف عند هذا الحد، وإنما يؤثر هذا الإسراف على توازن النظام الإيكولوجي والذي ينتج عنه أخطار مباشرة خطيرة جداً، بحيث أن إستنزاف مورد من الموارد قد يتعدى أثره إلى بقية الموارد، ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتدخل محلياً وعالمياً بمن يؤثر على النظام الإيكولوجي للعالم كله.¹²

7 - الإنفجار السكاني: لكون أن هذه المشكلة خطيرة فإنها أصبحت محور إهتمام المجتمعات البشرية والمؤسسات والمنظمات البيئية، وذلك بسبب العلاقة التبادلية الهامة بين السكان والتطور الإجتماعي والإقتصادي، وأثبتت البحوث العلمية أن عدم أخذ العامل

⁹ محمد إبراهيم محمد شرف، مرجع سابق، ص 60.

¹⁰ عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 62 - 63.

¹¹ ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 51.

¹² محمد عبد البديع، مرجع سابق، ص 59.

السكاني بعين الاعتبار في التخطيط التنموي والبيئي سيؤدي إلى إحداث خلل تنموي، بحيث ستصبح المجتمعات غير قادرة على تلبية الحاجيات الاجتماعية والإقتصادية والبيئية للأفراد، ومن الأخطار التي يتسبب فيها التزايد السكاني العشوائي نجد ما يلي: الإكتظاظ السكاني في المدن وما يتبعه من مشاكل بيئية واجتماعية وصحية، الهجرة من الريف إلى المدن والتخلي عن الفلاحة مما يؤدي إلى تدهور الأراضي وتوسع المدن على حساب الأراضي الزراعية، الإستعمال الخاطئ للمبيدات والمخصبات من قبل المزارعين.¹³

الفرع الثاني:

المشكلات البيئية المحلية

صحيح أن الجزائر تتعرض لنفس المشكلات البيئية التي يتعرض لها العالم، لكن نحن في هذا الفرع سنركز أكثر على مدى تأثير هذه المشكلات البيئية على الجزائر وهو ما سيتم توضيحه على النحو التالي:

1. تلوث الهواء في الجزائر: يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات المتسببة في انبعاثات الغازات في الهواء ويعد بذلك هو المسؤول الأول على التلوث البيئي، ومن الملوثات المترتبة عنه: أكسيدات الأزوت، أكسيد الكربون، المكونات العضوية المتبخرة، والرصاص وغيرها من الملوثات، وهو يساهم في الانقلابات والتغيرات المناخية والأمطار الحمضية وإستنزاف الموارد الطاقوية، ضف إلى ذلك كثرة الضجيج بسبب قدم المركبات وإنخفاض كفاءاتها، ونوع الوقود المستعمل الملوث للبيئة، مع كثافة حرارة المرور وإتساع المدن الجزائرية المرورية...إلخ.

يمكن اعتبار قطاع النقل من الأسباب الرئيسية لتلوث الهواء لعدة عوامل حيث تتمثل أبرزها فيما يلي:

- عرفت الجزائر إرتفاعا كبيرا في عدد المركبات حيث بلغ عدد المركبات 4,17 مليون مركبة أواخر 2009، وتعد الجزائر أول بلد مستورد للسيارات فبلغ عددها 390 ألف سيارة في 2011.¹⁴

¹³ ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 50.

¹⁴ ربيعة بوسكار، المرجع نفسه، ص 144

• ترتفع نسبة التلوث الناتج عن المركبات إلى ثلاث مرات من المعدل المعمول به في أوروبا، حيث أن معدل إستهلاك السيارات للكربون هو 1 على 100 للكلم بسبب قدم هذه المركبات.

• يسيطر النقل البري على باقي أنواع النقل في الجزائر حيث أن 88 بالمئة من الرحلات من الركاب، و82 بالمئة من نقل البضائع تتم عن طريق البر حسب إحصائيات سنة 2004، كما يتم توفير 90 بالمئة من حجم التجارة عن طريق النقل البري.¹⁵

عملت كل هذه العوامل وغيرها على أن يكون قطاع النقل هو السبب الرئيسي للتلوث الجوي في الجزائر، فقدر البنك الدولي التكاليف البيئية في الجزائر 5.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالية سنة 2004، يرتبط 2 بالمئة بتلوث الهواء وإنبعاث الغازات.¹⁶

2. مشكلة التصحر في الجزائر: عندما نتحدث عن التصحر في بلد كالجزائر له حوالي 2 مليون كم مربع عبارة عن صحراء و381740 كم مربع عبارة عن مناطق تقع أغلبها في المناطق الجافة وشبه الجافة، يعني هذا أن الجزائر أمام وضع مخيف، فأعظم مناطق الجنوب تعاني من ظاهرة الترمل، وهذا يهدد الواحات والأبنية التحتية والمرافق الاقتصادية كالطرق، وخطوط السكك الحديدية.¹⁷

أثبتت دراسة تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة عن وضع التصحر في الوطن العربي بأن نسبة التصحر في الجزائر تقدر ب 82,7 بالمئة، أما نسبة المساحة المهددة تتعرض 20 مليون هكتار من المناطق السهبية للإستغلال العشوائي وغير الرشيد خاصة ظاهرة الرعي الجائر المتمثلة في زيادة أعداد الماشية على مساحة غير قادرة على إنتاج الكميات الكافية من الطعام لهذه الماشية، ويترتب عن ذلك إنقضاء عدد كبير من النباتات الرعوية 12 مليون تعيش في المناطق السهبية، مما أدى إلى إنقاص عدد الوحدات العلفية من 150 إلى 120 سنة 1978 إلى 60 وحدة في الوقت الحالي.

¹⁵ Kamel Deroukche, le trafic routier sur le banc des accusés, trouver sur le site internet suivant : www.kgn-lephare.com, consulter le 19 Septembre 2020, a 12h00.

¹⁶ Ribouh Bachir et Bensakhria Karima, vers un transport urbain durable (du tramway de Constantine), revue science et technique, Numéro 33, juin 2011, p 66.

¹⁷ وائل الزريعي، واقع التصحر في الجزائر وآثاره الإجتماعية والإقتصادية، من الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.iefpedia.com>، تاريخ الإطلاع 19 سبتمبر 2020، على الساعة 13h00.

إن أخذنا ولاية البيض على سبيل المثال كمنطقة رعاوية بالدرجة الأولى، حيث تمثل المناطق الرعاوية 86 بالمئة فإن 80 بالمئة منها في تدهور، تصنف المنطقة حسب دراسة المركز الوطني للتقنيات الفضائية شديدة الحساسية ويظهر ذلك من خلال انخفاض نبات الحلفاء الذي يعتبر من مكونات هذه المنطقة من 1200000 هكتار إلى 417000 هكتار. مشكلة التصحر تؤدي إلى تدهور الأراضي ويؤثر ذلك بشكل مباشر على القطاع الزراعي والمراعي، والغابات، ويعتبر التصحر أحد العوامل التي تساهم في العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أن تتضرر الأسر التي تعتمد على هذه المناطق في تحقيق حاجياتها. يعد التصحر مشكلا رئيسيا يؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر حيث توجد الكثير من المساحات التي تتعرض لهذا الخطر ومعظمها تتمحور بالمناطق السهبية كما يوضحه الشكل التالي:

أنماط المناطق المعرضة للتصحر	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدا	المناطق الحساسة	المناطق المتوسطة الحساسية	المناطق القليلة أو غير الحساسة	إجمالي المساحة السهبية
المساحة (بالهكتار)	487.902	2.215.035	5.061.388	3.667.035	2.379.170	13.820.530
النسبة المئوية من الإجمالي	3.53%	16.03%	36.62%	26.61%	17.21%	100%

- المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر،

تاريخ الإطلاع على الموقع: 17 سبتمبر 2020، على الساعة 14h00 .

يوضح الجدول حقيقة التصحر في الجزائر، حيث أصبح قضية إستعجالية بسبب ما تهدده من المناطق السهبية الواسعة التي تعتبر منطقة رعاوية ذات جودة عالية في البلاد، وتقدر المساحة المهددة بالتصحر بـ 13820,530 هكتار أي ما يعادل 69 بالمئة من مساحة السهوب، وهذا كنتيجة لعوامل الجفاف، الأنشطة البشرية، وخاصة أن هذه المنطقة لا تتحمل أكثر من 4 مليون رأس من الماشية لكنه يزيد ذلك 10 ملايين رأس.¹⁸

¹⁸ طاهر إبراهيمي، في سبيل مقارنة سوسولوجية للبيئة في الجزائر، " تصور مقترح"، منشورات مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية، الجزائر، 2014، ص 82.

3. مشكلة النفايات في الجزائر: تعد النفايات بقايا كل مادة أو شيء أصبحت قيمته الإقتصادية معدومة أو سلبية بالنسبة لمالكه.

غير أنه عرف خبراء البنك الدولي النفايات بأنها: " الشيء الذي أصبح عديم القيمة في الإستعمال وفي حالة تدوير هذا الشيء يعتبر بقايا ويصبح قابل للإستعمال".
أما بالنسبة للنفايات في الجزائر تعتبر أكبر المشاكل التي تعرفها حيث أن التخلص غير السليم للمخلفات ورميها على نطاق واسع وبشكل عشوائي، أدى إلى التدهور البيئي وضياح الفرص الإقتصادية، وينتج هذا البلد أحجام كبيرة من النفايات الصلبة وتقدر ب 13,5 مليون طن سنويا.¹⁹

تشكل المواد الغذائية والمخلفات العضوية النسبة الكبيرة حيث تقدر ب 73 بالمئة من الحجم الإجمالي للبقايا²⁰، ويتم التخلص من النفايات في الجزائر بطرق مختلفة، إذ يتم رمي من 60 إلى 65 بالمئة منها في أماكن مكشوفة ومن 5 إلى 10 بالمئة يتم التخلص منها بطرق أخرى كالحرق مثلا.²¹

المطلب الثاني:

علاقة التنمية المستدامة بالإقتصاد الأخضر

يعتبر الإقتصاد الأخضر محرك التنمية المستدامة، وهذا من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، إذ يساهم الإقتصاد الأخضر في خلق التوازن بين إحتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتعزيز العدالة الإجتماعية، وخلق مناصب عمل جديدة، مع إحترام الجوانب البيئية عن طريق توفير المزيد من الوظائف الخضراء، وفي سبيل ذلك سيتم عرض أساسيات التنمية المستدامة (الفرع الأول)، على أن يتم بعد ذلك التطرق إلى الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة (الفرع الثاني).

¹⁹ تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا حول: " الإقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتتويع الإنتاج الوطني وتحفيزه"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص 12.

²⁰ تقرير برنامج الأمم المتحدة حول: حالة المدن العربية 2012 / 2013، تحديات التحول الحضري، الطبعة 3، نيويورك، ديسمبر 2012، ص 120.

²¹ ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 166.

الفرع الأول:

أساسيات التنمية المستدامة

بما أن مصطلح التنمية المستدامة حديث الظهور مما جعله لا يخضع لتعريف واحد ولذلك ظهرت عدة تعريفات على المستوى الدولي، سنحاول تقديم بعض من هذه التعاريف كما يلي:

1. تعريف التنمية المستدامة: لم يرد تعريفاً للتنمية المستدامة متفق عليه عالمياً، ونحن في هذا الإطار سوف نحاول إبراز بعض التعاريف من خلال ما يأتي:

عرفها الدكتور مصطفى قاسم كما يلي: " التنمية المستدامة هي التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها".²²

تعرف التنمية المستدامة كذلك على أنها: " عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أو في المنظمات أو في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد، إذ تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع ودفع غيره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها على عملية التنمية، مع الحرس على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر وإكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها، ولا تقتصر التنمية على جانب واحد أو مجال واحد فقط من المجالات الحياتية، بل تشمل التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية والإنسانية والنفسية والعقلية والطبية والتعليمية والتقنية وغيرها، إذ تهدف بشكل رئيسي إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة".²³

عرف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تأخذ في عين الإعتبار البيئة والإقتصاد والمجتمع".²⁴

²² خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص 19.

²³ صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص ص 13-14.

²⁴ حسام الدين نجاتي، مرجع سابق، ص 102.

استعمل مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من قبل رئيس وزراء النرويج سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها: " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".²⁵ عرضت مقترحات اللجنة العلمية للبيئة والتنمية على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي عرفت من خلال هذه اللجنة سنة 1987 التنمية المستدامة بأنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".

تعد قمة الأرض لعام 1992 بالبرازيل هي التي تحدد المعايير الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبدل تنموي للبشرية لمواجهة إحتياجات القرن 21. تعتبر التنمية المستدامة في نظر علماء الإقتصاد بأنها مجموع النظريات والقوانين المنظمة للعلاقات بين أفراد المجتمع، وتنشأ هذه العلاقات من خلال تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمعات، وحسب علماء الإجتماع: يركزون على الإنسان بإعتباره جوهر التنمية وأيضاً العلاقة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد بصفة عادلة ومنح الحق للشعوب في المشاركة في إتخاذ القرار، وبالنسبة لعلماء البيئة ينظرون للتنمية المستدامة بأنها وسيلة لوضع حدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وإستغلال المياه وقطع الغابات وإنجراف التربة.²⁶

تعتبر التنمية المستدامة تلك التنمية التي تعتمد على مبدأ الإنصاف والعدالة في تلبية حاجيات الجيل الحالي دون التأثير على متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال الإستغلال العقلاني للموارد، وعليه صحيح أن الجزائر تتعرض لنفس المشكلات البيئية التي يتعرض لها العالم، لكن نحن في هذا الفرع سنركز على مدى تأثير هذه المشكلات على الجزائر.

2. أهداف التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

²⁵ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية حول: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس

الوطني للإتفاقية والفنون والآداب، عدد 142، الكويت، نوفمبر 1989، ص 15

²⁶ عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الإقتصادية، العولمة الإقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 349.

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تعمل التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط عن طريق تركيز الجوانب النوعية والكمية للنمو، وإنما بشكل مقبول وديمقراطي على تنفيذ السياسات التنموية على تحسين حياة الأفراد إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا.
- **إحترام البيئة الطبيعية:** تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم البيئية على أساس حياة الإنسان، ببساطة إنها تنمية تراعي العلاقة الحساسة الموجودة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتسعى إلى تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.
- **تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية:** وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية إتجاهها، وتشجيعهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعادة وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- **تحقيق إستغلال وإستخدام عقلائي ورشيد للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أساس أنها محدودة أي هي قابلة للنفاذ لذلك تعمل على عدم إستنزافها وتدميرها وتشجع على حسن إستغلالها بشكل عقلائي.
- **ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع عن طريق توعية الأفراد بأهمية التقنيات المتنوعة في المجال التنموي وطرق الإستخدام المتاحة، والجديد منها في جعل حياة الأفراد أفضل وتحقيق الأهداف المرجوة دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار أقل ضررا ويمكن السيطرة عليها.
- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** ويتم ذلك بشكل يلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي يمكن له تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على كل المشاكل البيئية وإيجاد حلولاً مناسبة لها²⁷.

²⁷ عثمان محمد غنيم، مجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى،

دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 29 - 30.

الفرع الثاني:

الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

يعتبر الإقتصاد الأخضر السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه من خلال تخضير الإستثمار وتوفير فرص عمل جديدة والحد من الفقر، من أجل ذلك سنقدم في هذا الفرع بعض الآليات التي من خلالها يحقق الإقتصاد الأخضر التنمية المستدامة كما يلي:

1. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة: يستمد تحقيق إقتصاد أكثر إضرارا ومراعيًا للبيئة على أنماط إنتاج وإستهلاك مستدامين، وهو الأمر الذي يتطلب إحداث تغيير في ممارسات معظم الشركات إلى جانب تغييرات كلية في طبيعة الإقتصاد حيث يمنح القدرة للمؤسسات على الإستثمار وتبني أنماط إنتاج جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الإقتصاد الأخضر إنطلاقا من سوق للعمل الملائم والتقدم في مجال التنمية الإجتماعية. تثبت الدراسات بأن في البلدان النامية حوالي 1,3 مليار شخص لا يتمتع بطاقة نظيفة، مما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتمكين الوصول إلى الطاقة المتجددة حيث يساهم في التغلب على ندرة الطاقة كتذبذب التمويل بها، كما تجدر الإشارة إلى أن تبني مفهوم الإقتصاد الأخضر يحقق لمنظمات الأعمال فوائد ومكاسب كبيرة، ويمكن أن يضع المنظمة على قمة الهرم التنافسي، ويمكن أن يمنحها القيادة في السوق، وبتزايد الوعي البيئي في السوق، فتبني فلسفة وسياسات الإقتصاد المستدام يجعل المنظمة قريبة من عملائها الذين لديهم توجه بيئي. ونشير كذلك إلى مساهمة المنتجات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات المترتبة عن تبني مفهوم الإقتصاد الأخضر بحيث تمتاز هذه الشركات بالأفضلية بمنتجاتها من الناحية البيئية، مما يجعلها ترفع من كفاءتها الإنتاجية، والحد من التلوث عن طريق تحسينات بالإدارة الداخلية وعدم إستنزاف الموارد، والتقليل من المخلفات كلما كان ذلك ممكنا، على الشركة تحقيق التوازن بين الإسهامات البيئية وخصائص الأداء الأصلية وهذا ما

يحقق نجاح المنتج الأخضر وتفضيله عن منتجات الشركات الأخرى، وهذا ما يجعل الشركة تخلق سمعة بيئية متميزة.²⁸

2. دور الإقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء: نتج عن الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر ظهور الوظائف الخضراء وهي نوع جديد من الوظائف التي تلعب دورا حيويا في خضرة المنشآت الإقتصادية، حيث في سنة 2008 أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التقرير العالمي حول الوظائف الخضراء نحو عامل لائق في عالم مستدام منخفض الكربون إلى عرض خصائص الوظائف الخضراء المتوفرة في قطاع الطاقة المتجددة والمباني والنقل والصناعات الأساسية والزراعة والغابات، والتأكيد على دور سياسات سوق العمل والحماية الإجتماعية ومناقشة أثر الدعم والإصلاح الضريبي وأسواق الكربون ووضع العلامات الإيكولوجية وغيرها من الأدوات لسياسة خضراء. مما سبق يمكن تقديم تعريفا للوظائف الخضراء على أنها: " تلك التي تقدم المنتجات والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة والحد من التلوث والحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية وإعادة النفايات".²⁹

تظهر أهمية الوظائف الخضراء من خلال العناصر التالية:

- الوظائف الخضراء تساهم في توفر وسيلة من أجل توليد العمل اللائق وفي الوقت نفسه تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المستدامة.
- الوظائف الخضراء وسيلة لجذب الناس من المجتمعات الفقيرة إلى العمل عن طريق تدريبهم على إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.
- الوظائف الخضراء تقلل من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الإقتصادية، وفي نهاية الأمر إلى المستويات التي تعد مستدامة.

تعمل الوظائف الخضراء على الحد من الحاجة الى الطاقة والمواد الخام لتفادي إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري والمترتبة عن العمل، وتهدف كذلك إلى تخصيص الواقع البيئي

²⁸ مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبنجي، مقال بعنوان: " الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 04، العدد 2، 2019، ص 205.

²⁹ نجم عبود نجم، البعد الأخضر لأعمال: المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 216.

للقطاعات الإقتصادية والمنشآت إلى مستويات مستدامة، أو ليشمل وظائف تحافظ على البيئة أو تعيد تأهيلها، مثلاً الوظائف التي تحمي النظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجي إلى التقليل من النفايات، التلوث، وإستعادة النظم البيئية كالمياه النظيفة والتنوع البيولوجي، ولتوفر وظائف خضراء بشكل دائم ومعتبر يستدعي توفر بيئة محفزة.

أصبحت الوظائف الخضراء شعاراً لإقتصاد ومجتمع أكثر إنصاف وإستدامة يحافظان على البيئة للأجيال الحالية والقادمة، وتسعى مبادرة الوظائف الخضراء إلى الإدماج بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض نسبة إنبعاثات الغازات السامة من خلال إستحداث فرص عمل مناسبة، وتشكل هذه المبادرة إستراتيجية رد للآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي.³⁰

3. دور الإستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة: لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يكون لدى كل المجتمعات نفس الأهداف أي نفس النظرة التي تشجع الإبداع ولا بد أن تكون مدعومة من مختلف عناصر المجتمع أي الحكومات وهيئات القطاع الخاص والمؤسسات المالية والإنمائية متعددة الأطراف والمستهلكين، ولذا أصبح من الضروري أن تبذل الدول مجهود من أجل تحديد خطط عمل إستراتيجيات مناسبة وإعتماد الإستثمار الأخضر كآلية لتطوير المجتمعات وإستدامتها. ويقصد بالإستثمار الأخضر بأنه يتسم بقلّة الكربون ونجاعة الموارد ويعتبر وسيلة لمواجهة هذا التحدي³¹، وقد بدأت بعض الدول المشي في هذا الإتجاه كجزء من مجموعات الحوافز الإقتصادية التي وضعت، حيث شكلت سنة 2008 التاريخ الذي شهد لأول مرة تفاوت إستثمار في توليد الطاقة البديلة حيث بلغ حجمها 14 مليون دولار الإستثمارات في مصادر توليد الطاقة بالوقود الأحفوري قد بلغ حجمه 11 مليون دولار.

تماشياً مع تحولات الإقتصاد الأخضر ستشمل نصف الإستثمارات تغطية نفقات إبدال التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئية وقليلة الكربون، والإستثمارات المتوقعة في مجال الطاقة المتجددة هي فقط التي سوف تخلق 20 مليون وظيفة إضافية على الأقل في هذا القطاع، مما يجعله مصدر للعمالة أكثر من قطاع صناعة الطاقة بالوقود الأحفوري، اليوم

³⁰ مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبنّي، مرجع سابق، ص 206.

³¹ مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبنّي، المرجع نفسه، ص 207.

لذا الإستثمار في التكيف مع تغير المناخ يشكل حلا إقتصاديا أخضر آخر تستأثر الانبعاثات ذات أصالة بإزالة الإحراج وتدني الغابات بنحو 20 في المئة من الانبعاثات العالمية الحالية من غازات الإحتباس الحراري، والزيادة في إستثمارات الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الإحراج وتدني الغابات والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الغابي، ويكون الإستثمار الأخضر في المشاريع البيئية التي تعني الإستثمارات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالبيئة والهادفة إلى تحقيق وتوفير منتجات نظيفة، أي المنتجات الخضراء غير الضارة، وتشمل كذلك الإستثمارات فيما يقلل من حجم الانبعاثات الناتجة عن إزالة المشاريع الوقائية التي تعمل على تجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهورها أو إحداث خلل في مواردها.³²

4. دور الإقتصاد الأخضر في التخفيف من الفقر: ترجع مشكلة الفقر إلى تزايد الحاجات الإنسانية بنسبة أكبر من تزايد الموارد الطبيعية، بمعنى أن تزايد الموارد الطبيعية أقل بالنسبة لمعدل السكان الذي أصبح يعرف إرتفاعا كبيرا، وتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة متبادلة بين مستوى الفقر ومستوى التدهور البيئي الذي له دور في مستوى التقدم والنمو الإقتصادي ومستوى المعيشة، ونجد أن إنحطاط النمط المعيشي الذي يعيشه الفقراء يؤثر سلبا على نوعية البيئة وإمكانية التنمية المستدامة، وفي ظل هذه العلاقة يجب العمل على إيجاد آلية تؤدي إلى التخفيف من آثار البيئة لظاهرة الفقر والعكس صحيح، وهذا لن يتحقق إلا بالإقتصاد الأخضر، والتحول إلى الإقتصاد الأخضر يعني خلق فرص عمل، فقد إستجابت العديد من البلدان لخطط منصبة على التوظيف الإقتصادي تحتوي على مكونات خضراء للحد من شدة الفقر، وبذلك تشهد الدول التي بدأت السير نحو الإقتصاد الأخضر خلق فرص توظيف معتبرة.³³

³² مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، مرجع سابق، ص 208.

³³ محمد عبد القادر الفقي، مداخلة بعنوان: " الإقتصاد الأخضر"، في إطار الإحتفال بيوم البيئة الإقليمي ليوم 24 أفريل 2014، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية رقم 4، 2014، الكويت، ص 16.

المبحث الثاني:

الجهود الوطنية على الإقتصاد الأخضر في ظل تحدياته وأبعاده.

تتجه الجزائر نحو تحفيز آلية الإقتصاد الأخضر بالنظر إلى إلتزاماتها في تحقيق سياسات التنمية المستدامة، إذ نجدها قد قامت بالفعل بعدة إصلاحات ومبادرات تهدف من ورائها إلى تحسين وتنويع الإقتصاد بشكل خاص، مع تحقيق معدل نمو وتوفير مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات، وذلك عن طريق الإستثمار في مجالات الإقتصاد الأخضر بغرض مراعاة السياسة العمومية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بعيدا عن قطاع المحروقات، لكون أن الجزائر تتمتع بنصيب معتبر من الموارد المتجددة لذلك يمكنها تطوير إستخدام هذه الموارد لتلبية الإحتياجات الطاقوية للقطاعات المختلفة.

بدأت الجزائر تتخلى تدريجيا عن الإستثمار التقليدي وفضلت اللجوء مباشرة إلى آلية الإستثمار الأخضر، لاسيما في قطاع الطاقات المتجددة بغية إنتاج الكهرباء من موارد تكون مصادرها متجددة كالكهرباء المستخلصة من الطاقة الشمسية على سبيل المثال، وعادة ما يكون هذا النوع من الإستثمار في إطار تعاون مع الدول الأجنبية، كما نجد أيضا بأن الجزائر قد إعتمدت كذلك على سياسة تهيئة الإقليم وتطوير قطاع السياحة من أجل جذب السياح الأجانب.

من خلال ذلك سيتم ذكر أبرز المشاريع ذات البعد الداخلي والتي بادرت بها الجزائر من أجل السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة (المطلب الأول)، ثم عرض أهم المشاريع ذات البعد الخارجي (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

المشاريع ذات البعد الداخلي

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين إقتصادها الوطني وتحقيق تنمية إقتصادية شاملة، لكنه كان لزاما على ذلك إيجاد سياسة لا تؤدي إلى تلك الأضرار التي يصعب جبرها، لذا فضلت الجزائر التوجه إلى إنتهاج مسار الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تمكن من الوصول إلى الغاية المستهدفة عن طريق تطبيق عدة مخططات ومشاريع وطنية كمشروع تهيئة الإقليم الجزائري (الفرع الأول)، ومشروع الصرف الصحي للنفايات (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مشروع تهيئة الإقليم الجزائري

لقد أصدر المشرع الجزائري قانون يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الصادر في سنة 2001 بهدف التمكين من مكافحة الهجرة الريفية وإنعاش المناطق المهمشة، كما قام بتحضير إستراتيجية من أجل إعادة التوازن في توزيع النشاطات ووسائل التنمية والمحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية، إضافة إلى وضع بنية حضارية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.

ترمي الإستراتيجية الوطنية إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق محورين رئيسيين وهما:

1. بعث التنمية الإقتصادية إلى إنشاء ثروات وفرص عمل، ومحاربة الفقر، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والمياه، والأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي.

2. تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق التسيير الأمثل للنفايات والقيام بعمليات تطهير لمختلف الشبكات.³⁴

من أجل تحقيق هذه الأهداف تم تجسيد برنامج يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويتطلب هذا المخطط وضع تدابير قانونية ومؤسسية وأيضا مناهج المتابعة والمراقبة، فقد وزع المشرع الجزائري برامج الجهات لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة حسب نظام طبيعة كل منطقة على المستوى الوطني كما يلي³⁵:

1. الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية شمال - وسط.
 2. الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية شمال - شرق.
 3. الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية شمال - غرب.
 4. الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية الهضاب العليا - غرب.
 5. الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية جنوب - شرق.
 6. الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم والتنمية جنوب - غرب.
- يتولى المجلس الوطني لتهيئة الإقليم تطبيق مخطط تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنميته لمدة 20 عام، وتتضمن هذه المخططات عدة برامج مختلفة ومتنوعة.

³⁴ يحيا وناس، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن، ص 340.

³⁵ يحيا وناس، المرجع نفسه، ص 345.

مرت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:³⁶

- **المرحلة الأولى من 1963 إلى 1978:** إتمدت الجزائر في هذه الفترة مخططات إقتصادية وبرامج كبرى في إقتصادها الوطني التابع للنظام الإشتراكي بواسطة مؤسساتها العمومية والحكومية، ومن بين هذه المخططات نجد: المخطط الرباعي من 1970 إلى 1973، والمخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977، أما بالنسبة للبرامج الكبرى المجسدة في تلك الفترة نجد من بينها:

1. مشروع السد الأخضر ومكافحة التصحر والتشجير.

2. برامج تأميم الأراضي الفلاحية.

3. مشروع بناء 1000 قرية فلاحية.

- **المرحلة الثانية من 1980 إلى 2000:** وضعت في سبيل ذلك وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خطة وطنية والتي إستمدت أهدافها التنموية من الميثاق الوطني الذي يتزامن مع وضع المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى 1985، وتم إعادة التقسيم الإداري في 1984 فارتفع عدد الولايات من 26 إلى 48 ولاية.

كذلك تم إصدار قانون التهيئة العمرانية والتعمير رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية المؤرخ في 12 جانفي 1987 الذي يهدف إلى تزويد التهيئة العمرانية³⁷، وخصصت بذلك وزارة المالية في إطار هذا البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم 36,5 مليار دينار كغلاف لدعم التنمية المستدامة³⁸، وهذا من خلال تجسيد عدة مشاريع مبرمجة والمتمثلة في:

- مشروع حماية الساحل ومشروع خاص بالبيئة.
- مشروع حماية التنوع البيولوجي.
- مشاريع خاصة بتصفية المياه وتوفير المياه الصالحة للشرب.
- مشروع إعادة تصريف الفضلات المنزلية.

³⁶ نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، د.ب.ن، 2002، ص 176/177.

³⁷ قانون رقم 03/87، مؤرخ في 27 جانفي 1987، يتعلق بالتهيئة العمرانية، ج ر، عدد 5، صادر في 28 جانفي 1987.

³⁸ عصماني خديجة، عمومن الغالية، مرجع سابق، ص 40.

الفرع الثاني:

مشروع الصرف الصحي للنفايات.

تنتج الجزائر سنويا ما يقدر بـ 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، وكانت تخزن هذه الأخيرة ضمن وحدات إنتاجية أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة في الأساس للنفايات المنزلية، وهذا الوضع هو ما قد يشكل خطر على المياه السطحية والجوفية. لقد بدأت الجزائر ممثلة في وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية وطنية تعتمد على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، وذلك قصد التمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جذريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية.

تسمح هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر بالقضاء على الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطيرة والنفايات الخاصة، وإنطلقت وزارة التهيئة البيئية والإقليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، وذلك بتنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات، إذ يقومون بعملية الإحصاء تبعا لمنهجية تنظيم ورشات الدراسة على أن تكون كل واحدة منها تحت إشراف خبراء دوليين، والمهندسين الذين تم تكييفهم بملفات النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدى مسؤولي الخلايا البيئية في المؤسسات الفارزة للنفايات الخاصة في الجزائر³⁹.

لقد صادق المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشته لقانون الميزانية 2002 على مشروع مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقدير أهميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها، وتلك التي يتم التخلص منها، وكذلك تحدد عدد المراكز والمواقع المعالجة للنفايات المتوفرة في مختلف أنحاء البلاد، ثم إستنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة وإختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز، والأخذ بالقدرات المالية والإقتصادية بعين الاعتبار.

نجد كذلك بأن الجزائر قد بدأت على تشجيع الخواص على تأسيس مراكز لإعادة تدوير النفايات كالبلاستيك والورق، وذلك عن طريق تقديم قروض مالية لهم ومساعدات لهدف

³⁹ عصماني خديجة، عمومن الغالية، مرجع سابق، ص 42.

تشجيع الفئة الشبانية للتوجه نحو الإستثمار الأخضر الذي يساهم في تحقيق غايتين وهي: المحافظة على البيئة، والتقليل من البطالة، إذ وبالرجوع إلى فكرة البطالة نجد بأن معدل البطالة قد إرتفع في الجزائر إلى حوالي 10.5% ليصل بذلك نحو 27% من الذكور، و20% من الإناث، وهذا وفقاً لأرقام " صندوق النقد الدولي " الصادرة في سنة 2016⁴⁰، ولعل من أبرز الأمثلة التطبيقية والمشاريع الناجحة والتي يتم الإستدلال بها من أجل تجسيد نموذج حقيقي للمشاريع الخاصة التي أقرتها الدولة للشباب والموجهة نحو الإستثمار الأخضر نجد على سبيل المثال مشروع: " بسمة بلبجاوي"، ومشروع " الريادية الجزائرية لومضة"، وهو ما سيتم التطرق إليه وتوضيحه على النحو الآتي:

1 - مشروع " بسمة بلبجاوي":

المستثمرة: " بسمة بلبجاوي" حاملة لدبلوم في علم الوراثة والبيولوجيا الجزيئية، وحاملة كذلك لشهادة أخرى في مجال الإتصال والتسويق، واجهت المصير ذاته الذي يواجهه الكثير من الجزائريين، إذ بقيت تبحث عن عمل بعد تخرجها لمدة عامين من دون جدوى، وفي النهاية قرّرت تأسيس شركة ناشئة يمكن أن تفيد بها نفسها، وبلدها.

إستتجت " بسمة بلبجاوي" من خلال ملاحظاتها اليومية أنّ الكثير من جامعي الخردة المعروفين بإسم: " شيفونيه" يعملون فعلاً على فرز النفايات وبيع المواد التي يجمعونها للمصانع، بما يشبه الحلقة الإقتصادية، غير أنّ هذه العملية لم تكن منظّمة والسلطات لم تكن تتدخل فيها ولم تعمل على تنظيمها.

توصلت " بسمة بلبجاوي" بناءً على أرقام " الوكالة الوطنية للنفايات"، إلى أنّ: قيمة سوق تدوير النفايات قد تصل إلى 530 مليون دولار، وهو ما يوفّر فرصة كبيرة في مجال الأعمال إلى جانب الأعمال المتعلقة بالغاز في البلاد، وبالتالي قرّرت " بسمة بلبجاوي" المبادرة بإطلاق الشركة الناشئة المسماة " بلاستي ساكل" في سنة 2014 قصد إعادة تدوير البلاستيك في الجزائر كنموذج مشروع خاص موجه للإستثمار الأخضر.

مع ذلك غالباً ما يهدد هذه العملية إحتكار جامعي الخردة الذين يقتحمون حاويات النفايات ليجمعوا ما يريدون منها ويفرزونها، ومن ثمّ يبيعونها لأشخاص مثل بلبجاوي مثلاً، وتشرح هذه الأخيرة أنّ: " هؤلاء هم من يفرض الأسعار، ونحن يتوجب علينا أن ندفع ثمن

⁴⁰ عصماني خديجة، عمومن الغالية، مرجع سابق، ص43.

النفايات، فهذه السوق غير مستقرّة وغير منظّمة، ما يعني أنّ الأسعار يمكن أن ترتفع بحسب ما يريد جامعو النفايات".

في بعض الأحيان يمكن أن يكون سعر الشراء من شركات خاصّة أعلى إذ تصل الأسعار إلى 120 ديناراً أي ما يقارب (1.09 دولار أميركي) للكيلوغرام الواحد، وهو ما يضع أشخاصاً مثل بلبجاوي تحت رحمة قطاع غير رسمي يمكن أن يشهد تلاعباً في الأسعار.

يمكن كذلك أن يعالج مصنع بلبجاوي في اليوم نحو 1.2 طن من النفايات، وينتج حوالي 300 كيلوغرام من حبيبات البلاستيك، إلا أنّها لا تستطيع الوصول إلى هذه الكمية حين لا تستطيع شراء النفايات.

في سبيل ذلك يرى الأستاذ " إبراهيم جماسي"، وهو أستاذ جامعي درس كيفية استخدام النفايات في فرنسا والجزائر أنّ: " المشاكل التي تواجهها بلبجاوي مماثلة لمشاكل الشركات الأخرى في مجال إعادة تدوير النفايات في الجزائر"، فعلى سبيل المثال: في فرنسا تعمل الشركة الحكومية " إيكو - أومبالاج" التي تغطي غالبية تكاليف إعادة التدوير للشركات التي تنتج النفايات على جمع وفرز النفايات ومن ثمّ بيع المنتجات إلى شركات إعادة التدوير. أما في الجزائر فيقول الأستاذ " جماسي" بأنّه: " لا يوجد إجراء وطني واضح لإعادة تدوير النفايات وذلك رغم توقيع الحكومة على عدد من البرامج الهامة في هذا المجال مثل: برنامج " رسكلة وتثمين النفايات"، وبموجب هذا البرنامج المستوحى من النموذج الفرنسي، كان من المفترض أن تخفض الحكومة الضرائب على الشركات التي تنتج البلاستيك لكي تستطيع تأمين التكاليف الأساسية لعملية إعادة التدوير، غير أن هذا لم يحدث لأنّ الحكومة لم تحدد هذه الضريبة".

كما يضيف كذلك الأستاذ " جماسي" في قوله بأنّ: " معظم العاملين في جمع وفرز النفايات في الجزائر يعملون بشكل غير منظّم وغير رسمي، ما يجعل إزدهار شركات إعادة التدوير أمراً صعباً"، فكان الأستاذ " جماسي" قد توصل في دراسة أعدّها في سنة 2008 إلى أنّ عدد العاملين غير الرسميين في جمع النفايات يصل إلى 20 ألفاً.⁴¹

تاريخ الدخول إلى الموقع: 2020/10/21 على الساعة: 19H00 : <https://www.wamda.com/ar/2017/08/> ⁴¹

2 - مشروع " الريادية الجزائرية لومضة":

تقول الريادية الجزائرية لومضة: " إنَّ الجزء الأصعب يتمثل في أنَّ هذه الأعمال جديدة كلياً على الجزائر، وتوجَّب عليَّ إيجاد مورِّدٍ لأدوات إعادة التدوير وكذلك إنشاء سلسلة إنتاج".

فمن أجل تمويل المشروع إستخدمت " الريادية الجزائرية لومضة" مدخراتها الخاصة، بالإضافة إلى حصولها على قرضٍ من طرف " الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، لم تشأ الإفصاح عنه، ولكن حسب الموقع الإلكتروني للوكالة، فإن قيمة مثل هذه القروض تتراوح بين 5 و 110 ملايين دينار جزائري (أي بين 46 ألف و 90 ألف دولار).

أطلقت " الريادية الجزائرية لومضة" شركتها الناشئة، والمصنع التابع لها في مدينة قسنطينة شرق الجزائر العاصمة، وهو المكان الذي يتواجد فيه قرابة نصف شركات إنتاج البلاستيك في البلاد، وتقول " لومضة": " إنَّ هذا الأمر كان بمثابة فرصة لي، لأنَّه لم يكن هناك أحد يهتم بهذه السوق في ذلك الوقت".

تمثَّل التحدي الأول الذي تخطَّته في العثور على آلة إعادة التدوير التي إستوردتها لاحقاً من الصين، ثم راحت تعمل على جمع مخلفات البلاستيك وغسلها وتجفيفها، ثم تحويلها إلى حبيبات عبر طحنها في المعمل، وبعد الإنتهاء من العملية تبيع هذه الحبيبات إلى شركات تستخدمها في صناعة المنسوجات أو أدوات التغليف مقابل مبالغ لم تكشف عنها، وتضمَّ الشركة على الرغم من الصعوبات التي تلاحقها 5 موظفين بدوام كامل، وهي تعمل على تحقيق الأرباح، ولا تسعى إلى الحصول على تمويل.

تتعامل " الريادية الجزائرية لومضة" حالياً مع 6 شركات من بينها: " فنادق أكور"، هذه الأخيرة تقوم بشراء نفايات " لومضة"، وتعمل على تنظيفها قبل أن تبيعها لها من جديد، وتشتري الكيلوغرام الواحد بسعر يتراوح بين 28 و 30 دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي (0.25 و 0.27 دولار)، ثم تبيع الكيلوغرام المعاد تدويره ب 100 دينار أي ما يعادل (0.9 دولار)، حسبما كشفت عنه " الريادية الجزائرية لومضة" في مقابلة صحفية⁴².

بصفة عامة وبالرجوع إلى لغة الأرقام، نجد بأن الجزائر تنتج 16 مليون طن من النفايات سنوياً، وهي تستخدم مثل الكثير من البلدان الإفريقية التغليف بواسطة البلاستيك،

تاريخ الدخول إلى الموقع: 2020/10/21 على الساعة: 19H00 : <https://www.wamda.com/ar/2017/08/>

والأكياس البلاستيكية في المتاجر، فعلى سبيل المثال: يُستخدم في البلاد 5 ملايين كيس بلاستيكي، ولا يعاد تدوير إلا 5% من المخلفات، وفي المقابل نجد مثلا دولة تونس قد منعت إستعمال أكياس البلاستيك التي تُستخدم لمرة واحدة للحدّ من النفايات البلاستيكية عكس الجزائر.

المطلب الثاني:

المشاريع ذات البعد الخارجي

تسعى الجزائر من أجل الوصول إلى الحصول على مكانة هامة في السوق العالمية والتمتع بسمعة جيدة في مختلف المجالات خاصة في مجال الطاقة، وذلك من أجل رفع نسبة الصادرات وبالتالي تحسين الظروف الإقتصادية للبلاد، فأخذت بذلك الجزائر بسياسة تعزيز الشراكة الأجنبية وفتح المجال للإستثمار مع الأجانب عن طريق تكريس جملة من المشاريع الهامة ولعل أبرزها مشروع مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2025 (الفرع الأول)، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير الجزائري (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2025.

يعد المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الإستراتيجية التي تتجسد من خلاله سياسة وإرادة الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي، وذلك من أجل الوصول إلى مستوى الدول السياحية المجاورة، ولقد تم التخطيط لهذا المخطط إنطلاقا من أبحاث عديدة ومشاركات وتحقيقات ودراسات ومشاورات مع متعاملين وطنيين ومحليين وعموميين وخواص، فتعلن الدولة من خلال نظرتها للتنمية السياحية في إطار التنمية المستدامة للنهوض بالقطاع السياحي وجعل الجزائر بلد مستقبلي للسواح.

يسعى هذا المخطط إلى جعل السياحة محرك للنمو الإقتصادي وقطاع مستدام وبديل لقطاع المحروقات، وذلك عن طريق تنظيم وتطوير العرض السياحي بإتجاه السوق الوطنية والدولية، وجعل الجزائر بلد جذاب للسواح الأورو متوسطيين، ضف إلى ذلك إنشاء مناصب عمل جديدة من خلال هذا القطاع ومساهمة في تحسين المستوى الاقتصادي⁴³.

⁴³ سماعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2014، ص 130 .

كما يهدف كذلك من خلال التنمية وتطوير القطاع السياحي إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات الإقتصادية سواء كانت بينها علاقة مباشرة أو غير مباشرة كقطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، ويرمي إلى التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، كذلك يهدف إلى تثمين التراث التاريخي والثقافي لأنها تلعب دور في تغيير مكونات وعناصر المنتج السياحي التي تجذب العديد من السياح، وتميز المناطق مما يستدعي ضرورة حماية هذا التراث، وتحسين صورة الجزائر على مستوى المتعاملين الإقتصاديين والسائح الأجنبي وإعطائه كل الضمانات في ما يتعلق بالجوانب الأمنية وكذا توفير كل متطلبات السائح وتقديم الإمتيازات للمستثمرين الوطنيين والأجانب والتطوير المتوازن للمنشآت والهياكل السياحية وإستغلالها بشكل عقلاني والمحافظة على مناطق التوسع والمواقع السياحية.⁴⁴

عمل المخطط الوطني للتهيئة السياحية على الفروع التي سيتم تطويرها وترقيتها بالنظر إلى إمكانيات الجزائر السياحية وتوجهات الطلب العالمي فإن المخطط يحدد 6 فروع وتستدعي الترقية وهي:⁴⁵

1. التموضع بصفة هجومية على المستوى المتوسطي من خلال المخطط الأزرق الذي يشمل المدن الساحلية التالية: عنابة، بجاية، جيجل، بومرداس، الجزائر، تيبازة، مستغانم، عين تموشنت، تلمسان.
2. ترقية السياحة الصحراوية وسياحة التجوال وذلك بالتركيز على المدن التالية: غرداية، جانت، تمنراست، توات، قرارة، بشار، النعامة، البيض.
3. تنمية سياحة المدن والأعمال حول المدن الكبيرة " كمخطط السياحة المدنية" في كل من: عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، غرداية، وهران.
4. تحديد السياحة الصحية والعلاجية في: قالمة، بسكرة، البليدة، عين الدفلى، معسكر، سعيدة.
5. إطلاق السياحة الثقافية والدينية المرتبطة بالمواسم والأحداث في: تبسة، سوق أهراس، الطارف، باتنة، سطيف، معسكر، تيبازة، إيليزي.

⁴⁴ سماعيني نسيبة، مرجع سابق، ص 131.

⁴⁵ سماعيني نسيبة، المرجع نفسه، ص 137.

6. التركيز على السياحة المميزة جدا لتتمين النشاطات ذات القيمة المضافة العالية كالغولف، التحليق، والرياضات المائية.

بصفة عامة فإن المخطط التوجيهي للهيئة السياحية يركز على ضرورة تنويع العرض حتى يكون مناسباً للطلب، مع تركيز الجهود على بعض الوجهات والمناطق أو المنتجات التي يتوقع أن يكون الطلب عليها أكثر وتفضيلها في عملية التطوير والتشجيع وإعتبارها مركزية، ويتمثل هذا العرض في عدة منتجات حسب أنشطة حددتها بصفة مفصلة من طرف الوزارة الوصية تتمحور حول المواضيع التالية:

- سياحة الإستجمام الساحلية والمتوسطة.
- السياحة الصحراوية، سياحة التجوال، سياحة المدن والعمال، السياحة العلاجية، السياحة الثقافية التعبدية، السياحة الحديثة.
- حدد المخطط التوجيهي الأهداف المادية والنقدية إذ يتوقع أن يبلغ عدد السواح سنة 2025 حوالي: " 11 مليون سائح" وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

• الأهداف المادية للمرحلة ما بين 2015/2008:

يقدر عدد الأسرة المطلوب توفيرها 75000 سرير من النوعية الجديدة وقد تم تحديد هذه الأرقام بالإعتماد على الأرقام المحققة من طرف دول الجوار وتنقسم إلى: 400000 سرير وفق المقاييس الدولية منها 300000 من الطراز في المدى القصير جداً، و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط، وهذا على مستوى الأقطاب ذات الأولوية التي يتوقع أن تمثل نصف قدرة الإستقبال، كما يفترض أن توفر هذه الإستثمارات 40000 منصب شغل مباشر وغير مباشر و 91600 مقعد بيداغوجي.⁴⁶

• الأهداف النقدية للمرحلة الأولى ما بين 2015/ 2008:

تم تقدير الأموال الضرورية لتحقيق مختلف الإستثمارات التي تمكن الجزائر من الدخول في الأسواق الأجنبية سواء كانت الإستثمارات عمومية أو خاصة ب 2.5 مليار دولار أمريكي، كما يمكن تقدير الإستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي وغير المادي، الذي يتمثل في الهياكل القاعدية كتهيئة المناطق الطبيعية والإتصال بحوالي 60.000 دولار أمريكي منها: 55.000 دولار أمريكي على إستثمارات مادية، وحوالي 55.000 دولار أمريكي على

⁴⁶ المخطط التوجيهي للهيئة السياحية، الكتاب 02، مرجع سابق، ص17.

إستثمارات غير مادية، ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يستهدف وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الإستثمار عن 2.5 مليار دولار على مدى سبع سنوات لآفاق 2025 ليصل إلى حوالي 350 دولار أمريكي سنويا، كما يمكن أن يتجاوز هذا المبلغ 1 مليار دولار أمريكي في حصة الإستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة.

من أجل ذلك فإنه يتوجب على السلطات العمومية أن تتكفل ب 375 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات الخاصة بالأقطاب السبعة للإمتياز، أي 54 مليون دولار أمريكي سنويا.⁴⁷

الفرع الثاني:

مشروع تطبيق الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير الجزائري.

أكد البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد القرى في الصحراء الجزائرية بالكهرباء هي الطاقة الشمسية الفوتوفورتيّة، لذا جاء هذا المشروع من أجل تزويد 20 قرية بالكهرباء بسبب صعوبة إيصالها بالوسائل التقليدية كالبترول مثلا، وتتمثل هذه القرى التي تقع في ولايات الجنوب: تندوف، تمنراست، إيليزي، أدرار، وتعد شركة سونلغاز المؤسسة المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج، لذلك قامت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الإنجازية وكذا مراكز البحث والتنمية، ويهدف هذا البرنامج إلى:⁴⁸

- إيجاد مصدر بديل للطاقة كون أن المصادر التقليدية على وشك النفاذ.
- إستخدام مصدر الطاقة النظيف وغير الناضب، بالإعتماد على الطاقة الشمسية، فيتم التخفيض من تكاليف الإنارة في المناطق النائية وتحسين الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.
- توفير مناصب وفرص جديدة للشغل في مختلف القطاعات، وبالتالي إمتصاص البطالة.
- الإقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.

⁴⁷ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس، برنامج الأعمال السياحة ذات الأولوية، الكتاب 02، الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، الجزائر، 2001، ص17.

⁴⁸ منشور وزاري حول: " دليل الطاقة المتجددة"، مرجع سابق، ص41.

- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون قطع مسافات طويلة للإلتحاق بالمدن.

ينجز هذا المشروع في المناطق الآتية: قرية مولاي الحسن بممارسة، قرية غار جبيلات، قرية حاسي منير، قرية تحريفات، وعين بلاغم.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم كثرة وأهمية القوانين التي وضعتها الجزائر في قطاع الطاقة وتتميتها وإستغلالها إنطلاقا من سنة 1999 إلى 2001، إلا أن نصيب الطاقة الشمسية لا يزال محدود بالجزائر، ولم يستغل بالشكل المرغوب فيه، وإن كانت قد إعتمدت الجزائر على قانون خاص بالطاقة المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 بالمئة خلال سنة 2012، و10 بالمئة خلال عام 2020، وبهدف تطوير الخدمات الطاقية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، ويتضمن هذا الهدف المساهمة في الحفاظ على إحتياطات المحروقات، وإستغلال حقول موارد الطاقة المتجددة خاصة الشمسية منها.

حسب الدراسات فإن الجزائر تتلقى ما بين 2000 إلى 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلووات في السنة في الشمال و2263 كيلووات سنويا في الجنوب، لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب، ولعل من أبرز هذه المشاريع الموجودة حول إستغلال الطاقة الشمسية نجد منها:

- مشروع إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة تقدر ب 10 ميغاوات بمنطقة تندوف، وكان ذلك على أساس تعاون بين شركة: نيل، وسوناطراك، وسونلغاز، ومجموعة سيم السمية الصناعي، لإنتاج وإستعمال الطاقة الشمسية في الثارة الريفية بمنطقة " أسكرانا" التابعة لولاية تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفيا سنويا .

- بالإضافة إلى مشروع إنجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة " تنيغمت" التي تقع على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وتمثل هذه المحطة أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار إذ تحتوي على 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر.

تمت بذلك برمجة محطتين لسنة 2013 وهما: محطة المغيار بالوادي، ومحطة النعامة بولاية البيض غرب البلاد، وفي المدة الممتدة بين 2016 و2020 سيتم إنجاز 4 محطات جديدة بطاقة 300 ميغاوات لكل واحدة، مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغاوات، ويوجد برنامج يمتد إلى 2030 بطاقة 600 ميغاوات سنويا ابتداء من 2013.⁴⁹

في سبيل ذلك أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن صحراء الجزائر تعتبر أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، إذ تدوم الإشعاعات الشمسية في صحراء الجزائر 3000 ساعة في العام، وهو يعد أعلى مستوى لإشراق الشمس عالميا، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم إقتراح للحكومة الألمانية حول إنجاز مشاريع إستثمار في الجنوب الجزائري، وبناءا عليه تم الإتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 على إنتاج حوالي 5 بالمئة من الكهرباء من الطاقة الشمسية ثم نقلها إلى ألمانيا عن طريق ناقل كهربائي بحري عبر إسبانيا بالإضافة إلى مشروع تصنيع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة والذي كان من المقرر أن يدخل بطاقة سنوية تتراوح بين 50 و120 ميغاوات حيز الإنتاج سنة 2012، ويسير هذا الإتجاه نحو التصدير مع مخطط آخر محلي ذو إنتاج يقدر بـ 20 بالمئة بحلول سنة 2020.⁵⁰

⁴⁹ منشور وزاري حول: " دليل الطاقة المتجددة"، مرجع سابق، ص45.

⁵⁰ عصماني خديجة، عمومن الغالية، مرجع سابق، ص 50.

خاتمة

خاتمة:

خاتمة:

نستخلص من دراستنا السابقة بأن العلاقة بين مفاهيم الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والبيئية قد تطورت بشكل ملحوظ، إذ كان في الأول الإقتصاد ينظر فقط إلى كيفية تحقيق والوصول لأعلى معدلات النمو، وذلك مع تجاهل كل التدهور الذي كانت تعرفه النظم البيئية المتسببة في مشكلة التلوث وإستنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي تدهور حياة الإنسان، وهو ما دفع العالم إلى تغيير النظرة حول الإقتصاد من خلال دمج البعد البيئي في السياسة الإقتصادية التنموية إذ أصبح يرى أن البعد ضرورة حتمية لابد من مراجعتها في هذه النماذج.

كنتيجة لما سبق لقد ظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر الذي ساهم بدوره بتعزيز العلاقة المتواجدة بين الإقتصاد والبيئة من جهة، وبين الإقتصاد والتنمية المستدامة من جهة أخرى، فهو نموذج جديد من نماذج التنمية الإقتصادية، الذي يهتم بإقتصاديات البيئة ومعالجة العلاقة المتبادلة بين الإقتصاديات الإنسانية، والنظام البيئي الطبيعي، والآثار السلبية للنشاط الإنساني بالنسبة للإنقلابات المناخية، ويقوم هذا النظام على الطاقة المتجددة لتوليد طاقة نظيفة وغير ناضبة وإستبعاد الوقود الأحفوري.

يعتبر الإقتصاد الأخضر من الوسائل التي تشغل إهتمام العالم نظرا لما يتضمنه من مبادئ ومبادرات، إذ هو يعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق إعادة هيكلة الإقتصاد في الدول التي تبنته، كذلك تخضير القطاعات الإقتصادية، كما يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق نمو إقتصادي على مستوى الأفراد، إذ أنه يحقق فرص عمل جديدة في مختلف المجالات لاسيما قطاع الطاقات المتجددة والزراعة العضوية، وبالتالي تحسين الظروف الإقتصادية للدولة، وأيضا تحقيق نوع من الرفاهية والإستقرار للمجتمعات، ويعطي كذلك الإقتصاد الأخضر رأس المال الطبيعي نفس أهمية رأس المال المادي، ويحث على حسن إستخدام الموارد.

ينظر الإقتصاد الأخضر بنظرة خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة، وذلك بمنحها فرص التشغيل وتوفير لها ظروف صحية ومعيشية مناسبة، كما يلعب الإقتصاد الأخضر دور هام في تحقيق النمو المستدام على عكس الإقتصاد التقليدي المحقق للمزيد من النمو وفي الوقت نفسه الزيادة في الإنفاق لجبر الضرر المؤثر على النظام البيئي وصحة الإنسان من خلال

خاتمة:

إنتشار العديد من الأمراض، ويعتمد على الإقتصاد الحقيقي المنتج ودعم الإستثمار الأخضر وتحفيز خلق نشاطات وقطاعات جديدة للإستثمار.

إن علاقة الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة علاقة الجزء من الكل، إذ يمثل الإقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة، إلى جانب البعد الإقتصادي والإجتماعي، إذ أن الإقتصاد الأخضر يعمل دائما على الفصل بين إستخدام الموارد والمخاطر البيئية والتنمية الإقتصادية، وما يميزه عن الإقتصاد التقليدي هو أن إهتمامه بالإستثمارات الخضراء مما يساعده على القيام بالإصلاحات السياسية، وهذه الإستثمارات الخضراء هي متاحة لكل من القطاع العام والخاص، وبالنتيجة هذه الإستثمارات تعد الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والمؤسسات، وتسمح أيضا بإنتاج وإستهلاك مستديمين، وبموجب هذه الإستثمارات يتم إنخفاض نسبة المواد والطاقة المستعملة في عالياات الإنتاج، وتقلص النفقات وإنبعاثات الكربون.

مما سبق يمكن القول أن الإقتصاد الأخضر هو أحد وسائل تحقيق التنمية المستدامة، إذ يحقق جميع متطلباتها المتمثلة في تحقيق تنمية شاملة لكل المجالات، وذلك من خلال الإعتماد على الطاقات المتجددة التي تعرف بأنها طاقات تستمد من مصادر متجددة ونظيفة ولا تعد أضرار لا بالنسبة للبيئة ولا بالنسبة للإنسان، وتسعى التنمية المستدامة في سبيل ذلك إلى حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية، وأيضا حفظ كل حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

في هذ الصدد قامت العديد من المنظمات والدول بمجهودات كثيرة من أجل ترويج الإقتصاد الأخضر كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية خاصة ما يتعلق بحماية البيئة والقضاء على الفقر، وتعد الجزائر من بين الدول التي إحتضنت مفهوم الإقتصاد الأخضر في سياق تحقيق سياسة التنمية المستدامة من خلال سن العديد من التشريعات التي كرست بموجبها الإقتصاد الأخضر ومبادئ التنمية المستدامة، إذ يعد القانون رقم 09/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة إحدى هذه القوانين المكرسة، وجاء فيه بآليات ترقية الطاقات المتجددة التي تكون إما عن طريق إنشاء برامج وطنية تدرس كفايات تدوير وتطوير هذه الطاقة، أو من خلال إنشاء مراكز تختص في حسن إستغلالها، كما نجد أيضا القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار

خاتمة:

التنمية المستدامة الذي تناول مبادئ حماية البيئة ومقتضيات الحماية البيئية من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

نجد الجزائر كذلك إتجهت نحو تجهيز الكثير من المخططات الوطنية مثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والمياه والأراضي الفلاحية، وحسن تصريف النفايات، وتوفير حياة أفضل للسكان، وفي ظل هذا المخطط سطر برنامج " السد الأخضر " لمكافحة التصحر، وتأمين الأراضي الفلاحية، ومواصلة مشروع بناء 20 قرية فلاحية، وأيضاً المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2025 من أجل تطوير قطاع السياحة وجعل الجزائر بقعة جذابة للسواح خاصة الأجانب، وبذلك أصبحت الجزائر تهتم بالتالي بمشكلة النفايات إذ بدأت بإنشاء مشاريع الصرف الصحي للنفايات وإعادة تدويرها.

كما بادرت كذلك الجزائر في مجال الطاقة الشمسية بالإستثمار وذلك بالتعاون مع ألمانيا على إنتاج 5 بالمئة من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ثم نقلها إلى ألمانيا، بالإضافة إلى إطلاق مشروع صنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة.

بالرغم من كل هذه القوانين والجهود التي قامت بها الجزائر من أجل السير في مسار التنمية المستدامة على ضوء الإقتصاد الأخضر، إلا أنها ما تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المرجو خاصة وأن معظم التشريعات المتعلقة بهذا المجال لم تطبق بل بقيت مجرد حبر على ورق، وبالتالي مشكلة الجزائر ليست في عدد القوانين التي تخدم هذه القطاعات، وإنما في التطبيق مما ينتج التراجع وعدم التمكن من تحقيق التنمية المستدامة، هذا إضافة إلى إفتقار الجزائر للإمكانيات اللازمة كالأجهزة والمعدات التقنية، والخبرة والمعرفة الفنية والتكنولوجيا الحديثة لتنفيذ هذه المشاريع الكبيرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية.

1 - الكتب:

1. إيمان عطية ناصف، مبادئ إقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
2. حسام الدين نجاتي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251، الإقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، مصر، 2014.
3. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل المعاصرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.
4. صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر، 2003.
5. طاهر إبراهيمي، في سبيل مقارنة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر، " تصور مقترح"، منشورات مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية، الجزائر، 2014.
6. عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
7. عبد الله خبابة، رايح بوقرة، الوقائع الإقتصادية، العولمة الإقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8. عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضر، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 1999.
9. عبدالرزاق رزيق المخادمي، التلوث البيئي، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
10. عثمان محمد غنيم، مجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

11. كامل محمد المغربي، الدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2001.
12. محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة، الأسباب، الآثار، الحلول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.
13. نجم عبود نجم، البعد الأخضر لأعمال: المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
14. نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، د.ب.ن، 2002.
15. يحيا وناس، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن.

2 – الأطروحات:

1. ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

3 – المذكرات:

أ – مذكرات الماجستير:

1. بن رجدال لمياء، النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010/2009.
2. حسام محمد أبو عليان، الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، إستراتيجيات مقترحة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، عماد الدراسات العليا، جامعة الأزهار، غزة، 2017.
3. حمود صبرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الإستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون البيئة، الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2015/2014.

4. سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2014.

5. محمد فايز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002.

ب - مذكرات الماستر:

1. مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الإقتصاد الأخضر لا لتوجه نحو التنمية المستدامة عرض بعض الدول (الأردن، المغرب، والجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/2019.

4 - المقالات:

1. بوخالفة عبدالكريم، مقال بعنوان: " آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري في إطار التنمية المستدامة"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، كلية العلوم التجارية والإقتصادية، المركز الجامعي لتمرانست، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص ص 61/52.

2. بوزيد سفيان، محمد عيسى، محمد محمود، مقال بعنوان: " آليات تطوير وتنمية إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر"، مجلة المالية والأسواق، كلية العلوم التجارية والإقتصادية، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزء 4، العدد 1، ص ص 122/110.

3. حلمي حكيمة، بوبكر ياسين، بومدين وفاء، مقال بعنوان: " آليات تفعيل البرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في الجزائر - ضمن الإستراتيجية الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة لآفاق ENR 2030"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 4، 2018، ص ص 16/5.

4. مسعودة نصبة، رزيقة رحمون، مريم طبني، مقال بعنوان: " الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 04، العدد2، 2019، ص ص 215/200.

5. نجوى يوسف جمال الدين، أحمد سمير أكرم، حسن محمد حنفي، مقال بعنوان: " الإقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم"، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، مجموعة 22، الجزء 2، مصر، 2014، ص ص 453/441.
6. يزيد تفرارات، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة، مقال بعنوان: " الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 8، 2017، ص ص 578/558.

5 - المداخلات:

1. فرطاس فتيحة، مداخلات بعنوان: " الفقر والبيئة في الجزائر الواقع والتحديات"، الملتقى الدولي حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ليومي 3 و4 ماي 2010.
2. محمد عبد القادر الفقي، مداخلات بعنوان: " الإقتصاد الأخضر"، في إطار الإحتفال بيوم البيئة الإقليمي ليوم 24 أبريل 2014، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية رقم 4، الكويت، 2014.
3. منير سلامي، منى مسغوني، مداخلات بعنوان: " إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الإقتصاد الأخضر"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد في جامعة ورقلة، ليومي 22 و23 نوفمبر، 2011.

6 - النصوص القانونية:

أ - القوانين:

1. قانون رقم 03/87، مؤرخ في 27 جانفي 1987، يتعلق بالتهيئة العمرانية، ج ر، عدد 5، صادر في 28 جانفي 1987.
2. قانون رقم 10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43، صادر في 20 يوليو 2003.

3. قانون رقم 09/04 مؤرخ في 14 أوت 2004، متعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 52، صادر في 18 أوت 2004.

ب - المراسيم:

المرسوم رقم 131/83 مؤرخ في 19 فيفري 1983، يتضمن المصادقة على الإتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة البلجيكية في ميدان تنمية الطاقات الجديدة والمتجددة، الموقع بمدينة الجزائر في 08/04/1982، ج ر، عدد 08، صادر في 22 فيفري 1983.

7 - التقارير:

1. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية حول: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للإتفاقية والفنون والآداب، عدد 142، الكويت، نوفمبر 1989.

2. تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول: الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، المبادئ والفرص وتحديات المنظمة العربية، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

3. تقرير صادر عن الأمم المتحدة، في إطار البرنامج: نحو إقتصاد أخضر، « مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر»، مرجع لواضعي السياسات، وثيقة رقم 1353، فرنسا، 2011.

4. تقرير برنامج الأمم المتحدة حول: حالة المدن العربية 2012 / 2013، تحديات التحول الحضري، الطبعة 3، نيويورك، ديسمبر 2012.

5. تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا حول: " الإقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.

8 - المنشورات الوزارية:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط الإستراتيجي، الحركيات الخمس، برنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، الكتاب 02، الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، الجزائر، 2001.

2. منشور وزاري حول: " دليل الطاقات المتجددة"، الصادر عن وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، الجزائر، 2007.

3. منشور صادر عن وزارة الطاقة والمناجم: المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، العدد 8، جانفي 2008.

9 – المواقع الإلكترونية:

1. وائل الزريعي، واقع التصحر في الجزائر وآثاره الاجتماعية والإقتصادية، مقتبس من الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.iefpedia.com>.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

1 – Les Livres :

1. Alexandre kiss et Dinath Shelton, traité du droit européen de l'environnement (notions fondamentale et règles général), agence supérieur pour l'enseignement supérieur et de la recherche, édition frison roche, France, 1995.
2. Bernadette Le Baut-Ferrarese, «Droit des Énergies Renouvelables», Collection Analyse Juridique, Edition le Moniteur, France, juin 2008.

2 – Les Articles :

1. Ribouh Bachir et Bensakhria Karima, vers un transport urbain durable (du tramway de Constantine), revue science et technique, Numéro 33, juin 2011, p, p 66/75.
2. Sarah, la croissance verte : un mythe salubre pour un monde solidaire, revue internationale et stratégie, 2011, p, p 175/183.

3 – Les Lois :

1. Article 1 de la directive 2001/77 du 27 septembre 2001, relative a la promotion de l'électricité produite de source d'énergie renouvelable sur le marché intérieur de l'électricité, droit communautaire européen, **(modifiée et complétée)**.

4 – Les Rapports :

1. Rapport annuel du 26 mai 2011 - 23 mai 2012 de la commission économique et sociale pour l'ASIE et le PASIFIQUE, conseil économique et social, document officiel, supplément numéro 19, Nations Unies, 2012.

5 – Les sites internet :

1. Kamel Deroukche, le trafic routier sur le banc des accusés, trouver sur le site internet suivant : www.kgn-lephare.com.
2. <https://www.wamda.com/ar/2017/08/>.
3. Site web des nations unies : <http://www.unctad.org/fr/docs/aconf191d7.f.pdf>.
4. Site officiel de l'agence international des énergies renouvelables, **IRENA**: <http://www.irena.org/>.

الفهرس

فهرس الموضوعات:

مقدمة.....	ص 1.
الفصل الأول: الإطار القانوني للإقتصاد الأخضر.....	
.....	ص 5.
المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الأخضر.....	ص 6.
المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الأخضر.....	ص 6.
الفرع الأول: تعريف الإقتصاد الأخضر.....	ص 7.
الفرع الثاني: أهداف الإقتصاد الأخضر.....	ص 9.
المطلب الثاني: مبررات الانتقال نحو الإقتصاد الأخضر ومجالات تطبيقه.....	ص 12.
الفرع الأول: مبررات الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر.....	ص 13.
أولاً: المبررات العامة.....	ص 13.
ثانياً: المبررات الخاصة.....	ص 14.
الفرع الثاني: مجالات تطبيق الإقتصاد الأخضر.....	ص 15.
المبحث الثاني: الإقتصاد الأخضر في مضامين التشريعات الوطنية.....	ص 19.
المطلب الأول: الطاقات المتجددة في إطار القانون رقم 09/04.....	ص 20.
الفرع الأول: تعريف الطاقات المتجددة.....	ص 20.
أولاً: التعريف التشريعي للطاقات المتجددة.....	ص 20.
ثانياً: التعريف الفقهي للطاقات المتجددة.....	ص 21.
الفرع الثاني: آليات ترقية الطاقات المتجددة.....	ص 26.
المطلب الثاني: الحماية البيئية في ظل القانون رقم 10/03.....	ص 31.
الفرع الأول: مبادئ ومقاصد حماية البيئة.....	ص 31.
أولاً: المبادئ.....	ص 31.
ثانياً: المقاصد.....	ص 34.

الفرع الثاني: مقتضيات الحماية البيئية.....	ص 35
أولاً: مقتضيات الحماية البيئية للهواء والجو.....	ص 35
ثانياً: مقتضيات الحماية البيئية للأرض وباطن الأرض.....	ص 36
الفصل الثاني: ضرورة تطبيق الإقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية	
المستدامة	ص 37
المبحث الأول: مقتضيات التنمية المستدامة وحتمية الإقتصاد الأخضر.....	ص 39
المطلب الأول: المشكلات البيئية في ظل الإقتصاد التقليدي.....	ص 40
الفرع الأول: المشكلات البيئية العالمية.....	ص 40
الفرع الثاني: المشكلات البيئية المحلية.....	ص 44
المطلب الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالإقتصاد الأخضر.....	ص 47
الفرع الأول: أساسيات التنمية المستدامة.....	ص 48
الفرع الثاني: الإقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.....	ص 51
المبحث الثاني: الجهود الوطنية على الإقتصاد الأخضر في ظل تحدياته وأبعاده...ص	55
المطلب الأول: المشاريع ذات البعد الداخلي.....	ص 55
الفرع الأول: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري.....	ص 56
الفرع الثاني: مشروع الصرف الصحي للنفايات.....	ص 58
المطلب الثاني: المشاريع ذات البعد الخارجي.....	ص 62
الفرع الأول: مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2025.....	ص 62
الفرع الثاني: مشروع تطبيق الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير الجزائري.....	ص 65
الخاتمة:	ص 68